سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 29 ـ

مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

تصدر عن



بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

محتوى الندوة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

عقدت هـذه الندوة يوم الثلاثاء الموافق 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998

الطبعة الأولى 1999

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712 +

فاكس : 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

مقدمة

منذ أن بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية مسيرته قبل ثمانية عشر عاماً، كمنظمة إقليمية تتميز بالخصوصية الذاتية، وهو يواجه العديد من التحديات والمخاطر الأمنية والسياسية. وقد سعى المجلس إلى مواجهتها والتغلب عليها وفق معطيات وظروف البيئة الإقليمية والدولية، واعتماداً على القدرات والإمكانيات المتوافرة.

ونظراً لأننا على أبواب قرن جديد، وما يحمله ذلك من تطورات ومتغيرات إقليمية ودولية على مختلف الصعد، الأمر الذي يفرض تحديات ومخاطر جديدة على منطقة الخليج العربي، فإن من الضروري دراسة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقدرته على مواجهة هذه التحديات والمخاطر، أي أننا لسنا بصدد الإجابة عن تساؤل: ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ بقدر السعي للإجابة عن سؤال: ماذا سيحدث وكيف سنواجهه؟ فالمطلوب هو الإجابة عن السؤال الرئيسي: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إلى أين؟**

وانطلاقاً من دور مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية واهتمامه بالقضايا الحيوية التي تمس المجتمع الخليجي، وبالتعاون مع جريدة **الاتحاد**، ارتأى المركز ضرورة عقد ندوة تهدف إلى إلقاء الضوء على مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستشراف المستقبل، في ظل مختلف المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المحتملة، من خلال استعراض وتحليل العناصر الآتية:

1. الوقوف على إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية على كافة الصعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

2. التعرف على المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإدراك طبيعة وأبعاد التحديات و المخاطر التي تواجهه على مختلف الأمداء (القريب والمتوسط والبعيد).

3. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال طرح خمسة سيناريوهات هي: استمرار المجلس بنهجه الحالي، تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي، التفكك والتراجع، انفراد دولة بالزعامة، التوسع الإقليمي.

4. وضع التوصيات والمقترحات اللازمة لتطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى يستطيع المجلس مواجهة التحديات والمخاطر المتوقعة.

المحور الأول

استعراض مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(الأهداف - الأداء - الإنجازات)

مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(الأهداف - الأداء - الإنجازات)

د. سعيد حارب المهيري

منذ إعلان أبوظبي في السادس والعشرين من أيار/ مايو 1981 الذي انطلقت منه الدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطع المجلس شوطاً في تحقيق أهدافه وبرامجه التي نص عليها نظامه الأساسي، والتي جاء عنها في المادة الرابعة منه أن أهداف مجلس التعاون الأساسية ما يلي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:

أ. الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

جـ. الشؤون التعليمية والثقافية.

د. الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ. الشؤون الإعلامية والسياحية.

و. الشؤون التشريعية والإدارية.

4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها[1].

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف التي وُضعت قبل ثمانية عشر عاماً كانت تمثل طموحاً واسعاً لقادة المنطقة وأبنائها الذين كانوا يتطلعون إلى وحدة خليجية تربط بينهم، في ظل تكتلات وقوى إقليمية وعالمية تحيط بهم، بل وتهدد أمنهم، وهذا ما بدا واضحاً من خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولذا كان الطموح بعيداً وهو تحقيق الوحدة بين دول المنطقة؛ وهو ما أشارت إليه الفقرة الأولى من الأهداف؛ حين ختمت بأن التنسيق والتكامل والترابط يسعى بالدول الأعضاء للوصول إلى "وحدتها"، ولذا فإن كثيراً من أبناء المنطقة يقفز مباشرة إلى هذا الهدف دون المرور بالمراحل السابقة له، كما نجد عدداً من الباحثين والمتحدثين يتجاهل الإنجازات التي تحققت، لأنه يتطلع إلى الهدف الأكبر أو النهائي وهو الوحدة. كما أن البعض منهم ينطلق من رؤية واقعية يحياها الإنسان الخليجي في يومه، وعمله، وعلاقاته التي يريد لها أن تكون ضمن الأهداف ذات الأولوية التي يجب أن تتحقق، فهو يقيس إنجازات المجلس بما يلاحظه على مسيرة حياته اليومية لا بمؤثرات هذه الإنجازات على العمل العام أو العمل الخليجي المشترك.

ومن هنا فإننا كما نتحدث عن طموحات وغايات يسعى إليها الإنسان الخليجي، علينا ألا نغفل ما تحقق من منجزات ونتائج دون أن نتجاهل كذلك طموحات أبناء الخليج وآمالهم، فالواقع أن المجلس منذ اجتماعه الأول أصدر العديد من القرارات والتوصيات، كما قام بإعداد اللجان وفرق

العمل المشتركة. ولعل أبرز هذه اللجان ما تم تشكيله في الاجتماع الأول؛ حيث قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون تشكيل اللجان التالية:

1. لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
2. لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، وتختص هذه اللجنة بالتنسيق في المجالات التالية:
   أ. التعاون المالي والنقدي.
   ب. انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
   جـ. التبادل التجاري.
   د. النقل والمواصلات.
3. لجنة التعاون الصناعي.
4. لجنة النفط.
5. لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

كما قام المجلس بعد ذلك بتشكيل عدد من اللجان الخليجية المشتركة ذات الاختصاص الواحد؛ مثل لجنة وزراء الداخلية، ولجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، ولجنة وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة وزراء الإعلام والثقافة وغيرها من اللجان، كما قام المجلس بتشكيل لجان متخصصة في مجالات أخرى متعددة.

إلا أن الملاحظ أن هذه اللجان لم تحقق الأهداف المرجوة منها، كما أنها أثقلت دول المجلس وأمانته العامة بكثير من الالتزامات والأدوار التي تتطلب أداءً جيداً، كما تتطلب توافر إمكانيات بشرية ومالية. بالإضافة إلى أن أداءها كان دون المستوى المطلوب، إذ تأخذ الدورة الإدارية واتخاذ القرارات اللازمة لأعمال هذه اللجان وقتاً طويلاً مما يفقدها روح المثابرة

والمتابعة، كما أن تطور الأحداث والحاجة إلى اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في وقت قصير يجعل أعمال هذه اللجان متأخرة عن الوقت المطلوب تحققها فيه.

لكن ذلك لا يمنع من القول بأن المجلس أنجز العديد من الأدوار والمهمات، خاصة وأن المنطقة قد مرت بفترات اضطراب عسكري واقتصادي، كما تعرضت إحدى دول المجلس لاحتلال وحرب شغلت المجلس بمتابعتها، كما شغلته بعد ذلك بآثارها التي مازالت مستمرة حتى اليوم، ولعل الدور السياسي والأمني الذي مارسه المجلس خلال الفترة الماضية من أبرز الأدوار التي تمكن ملاحظتها، بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي من أهمها:

أولاً: التعاون الأمني والدفاعي

إن النشأة التاريخية للمجلس عام 1981 في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وعسكرياً خاصة بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية؛ وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، واستمرار النظام الجديد في إيران باحتلال جزر الإمارات الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، ثم نشوب الحرب العراقية-الإيرانية واستمرارها لمدة ثماني سنوات، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته. وعلى الرغم من أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون (أبوظبي 25-26 أيار/ مايو 1981) لم يتحدث عن الأمن بصورة واضحة، فقد أشار إلى «أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي».

أما في الدورة الثانية للمجلس (الرياض 10 ـ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981) فقد كانت قضية الأمن واضحة أمام الجميع؛ إذ أكد المجلس على أن أمن الخليج واستقراره هما من مسؤولية دوله، وأعرب عن معارضته لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شؤون المنطقة لما يترتب على ذلك من إدخالها في صراع لا يتفق مع مصالح دولها وإرادة شعبها، كما أكد ضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، ولاسيما وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة الأمن والسلام في العالم. وبقيت قضية الأمن إحدى النقاط الثابتة على جدول أعمال المجلس، وكانت قضية الشرق الأوسط، والحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم احتلال العراق لدولة الكويت وتحريرها من أبرز القضايا الدفاعية التي كان المجلس يستعرضها ويتخذ القرارات المشتركة بشأنها. ومن الملاحظ أن المجلس استطاع خلال السنوات الماضية أن يتخذ موقفاً موحداً أو متقارباً إلى حد بعيد بين دول المجلس، ففي موقفها من الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت الدول تتقارب في رؤاها ومواقفها، كما كانت قضية فلسطين إحدى النقاط المهمة التي توحدت حولها مواقف دول المجلس، أما احتلال دولة الكويت فلم تقتصر دول المجلس على توحيد موقفها؛ بل شاركت مشاركة فعلية في أول عمل عسكري مشترك مع بقية قوات التحالف الدولي، وإلى جانب هذه المواقف كانت للمجلس مواقف أخرى من الأحداث التي كانت تستجد بين فترة وأخرى.

ففي الدورة الرابعة (الدوحة 7 ـ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983) ناقش المجلس مشكلة الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية؛ حيث أرسل وفداً مكوناً من الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، والشيخ أحمد بن سيف آل ثاني وزير الدولة للشؤون

الخارجية القطري آنذاك، وذلك للسعي من أجل حل قضية القتال بين الفصائل الفلسطينية، وبالمشاركة مع ممثلين عن تونس والجزائر وجامعة الدول العربية.

وفي الدورة السادسة (مسقط 3ـ6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985) ناقش المجلس حرية الملاحة في الممرات المائية، وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد التهديدات التي تعرضت لها السفن من الأطراف المتحاربة في الخليج العربي (العراق وإيران).

كما كانت دورة المجلس السابعة (أبوظبي 2ـ5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986) من أبرز الدورات التي تعرضت للجانب الأمني والدفاعي؛ إذ ناقش المجلس موضوع قوة "درع الجزيرة" والتنسيق الأمني بين دول المجلس «وقد أقر المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة حول التعاون العسكري، وإذ يشيد بمسار هذا التعاون وما حققته قوة درع الجزيرة من استعداد كرمز للتصميم المشترك، والدفاع الجماعي، يؤكد على أهمية المضي في البناء الذاتي بخطى مدروسة لتهيئة الظروف والإمكانيات لدعم القدرات الدفاعية بما يحقق تطويرها وتحديثها».

وأعرب المجلس عن ارتياحه لما وصل إليه التعاون والتنسيق في المجال الأمني، وبارك الاتصالات المكثفة بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في دول المجلس.

وفي الدورة الثامنة (الرياض 26ـ28 كانون الأول/ ديسمبر 1987) تعرض المجلس إلى بعض الموضوعات الأمنية الداخلية والخارجية، وكان

من أبرزها استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، والأحداث التي تمت أثناء موسم الحج في مكة المكرمة، وما أثاره الحجاج الإيرانيون من اضطرابات، والاعتداء على سفارتي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في طهران، وضرب ناقلات النفط. كما أقر المجلس في هذه الدورة الاستراتيجية الأمنية الشاملة المرفوعة من وزراء الداخلية «وأقر توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري مع التأكيد على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل بما يحقق متطلبات الأمن والاستقرار».

وفي الدورة العاشرة (مسقط 18 ـ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1989) ناقش المجلس الوضع في لبنان والجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية من أجل التوصل إلى اتفاق الطائف وإنهاء الحرب في لبنان، وفي هذه الدورة برز اهتمام المجلس بقضية التعايش بين الدول باعتباره حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن العالميين، واستثمار الوفاق الذي يسود المناخ الدولي ضمن قاعدة التعايش السلمي بين الأمم من أجل أن يتجه الإنسان بكل طاقاته لمعالجة مشكلاته، وخاصة الفقر والجهل والمرض والتلوث البيئي.

أما في الدورة الخامسة عشرة (المنامة 19 ـ 21 كانون الأول/ ديسمبر 1994) فقد برز اهتمام المجلس بظاهرة العنف والتطرف، إذ جاء في بيانه الختامي: «لاحظ المجلس الأعلى بقلق كبير ظاهرة التطرف والغلو التي تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب، ويؤكد رفضه التام وإدانته لهذه الممارسات بكل أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها، ويدعو إلى مواجهة هذه الظاهرة الهدامة باعتبارها بعيدة عن روح الدين الإسلامي الحنيف، وتتنافى مع شريعته السمحة».

وفي الدورة السادسة عشرة للمجلس (مسقط 4ـ6 كانون الأول/ ديسمبر 1995) أعاد المجلس تأكيد ما جاء في بيانه السابق بشأن ظاهرة التطرف، وأبدى تضامنه مع دولة البحرين لما تعرضت له من مشكلات أمنية في ذلك الوقت، كما تعرض المجلس لحادثة تفجير سيارة مفخخة في مدينة الرياض؛ حيث أدى الحادث إلى قتل وجرح العديد من الأفراد، وأدان المجلس الحملات الإعلامية التي تشجع الاضطراب وأعمال التخريب والإرهاب، وكذلك تعرض المجلس في هذه الدورة إلى قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، وهو يشير بذلك إلى ما كشفته جهود التفتيش الدولية من برامج التسلح العراقية وتطويرها للأسلحة غير التقليدية، وقد طالب المجلس في هذه الدورة بجعل منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل؛ النووية والكيماوية والبيولوجية.

ولعل من أبرز قضايا "القلق" الأمني التي تشغل دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة ودول المجلس بصفة عامة؛ هي قضية احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة واتخاذها خطوات منفردة في تغيير طبيعة هذه الجزر واستخدامها لأغراض عسكرية؛ مما يشكل تهديداً لأمن منطقة الخليج العربي بأكملها، ولذا لا يكاد يخلو بيان أو إعلان أو تصريح للمجلس من التعرض لقضية الجزر وتأكيد حق دولة الإمارات العربية المتحدة فيها ودعوة إيران إلى إنهاء هذه المشكلة بالطرق السلمية، وتأكيد المجلس تأييده لدولة الإمارات العربية المتحدة ومساندته لها في طلب التحكيم الدولي لحل هذه القضية. كما برزت قضية العراق فيما بعد حرب تحرير دولة الكويت كإحدى القضايا التي تشغل المنطقة أمنياً وسياسياً، وعلى الرغم من موقف دول المجلس من قضية تحرير دولة الكويت فقد

اختلفت هذه الدول بعد ذلك في طبيعة علاقتها بالعراق بعد الحرب، إذ ذهبت بعض الدول إلى حد تبادل العلاقات الدبلوماسية وإعادتها إلى ما كانت عليه مثلما حدث بين دولة قطر والعراق، وكذلك سلطنة عُمان، أو الفصل بين ما يقوم به نظام العراق وما يعانيه الشعب العراقي من محنة الحصار؛ وهذا ما تبنته دولة الإمارات العربية المتحدة، أما بقية دول المجلس فقد بقيت على موقفها من العراق. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في وجهات النظر تجاه المسألة العراقية؛ فقد أكد المجلس - كوحدة واحدة - ودوله حرصهما على وحدة العراق، وهذا ما أكده المجلس الوزاري في دورته الستين المنعقدة يومي 7 و8 أيلول/ سبتمبر 1996، كما طالب دول الجوار بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية.

أما على مستوى الأمن الداخلي (بين دول المجلس)، فقد اهتم المجلس اهتماماً كبيراً بهذه القضية، ففي دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخامسة عشرة والتي عُقدت في دولة البحرين عام 1994، تم التوصل إلى عقد الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس مع تحفظ دولة الكويت وامتناعها عن التوقيع عليها، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول، كما تم الاتفاق على الاستراتيجية الأمنية الشاملة التي سبقت الإشارة إليها، كما ألغيت تأشيرات الدخول التي كانت بعض دول المجلس تطبقها على رعايا بعض دول المجلس، كما تم وضع خطة تدريبية مشتركة لرجال الأمن في أجهزة مكافحة المخدرات، وتم إجراء العديد من التدريبات والأعمال المشتركة في الميادين الأمنية والدفاع المدني، ومن أجل ذلك تم تشكيل العديد من اللجان الأمنية المشتركة، لعل من أبرزها:

1. لجنة المديرين العامين للمرور.
2. لجنة المديرين العامين للهجرة والجوازات.

3. لجنة المديرين العامين للدفاع المدني.
4. لجنة المديرين العامين لأجهزة مكافحة المخدرات.
5. مسؤولي المؤسسات العقابية والإصلاحية.
6. مسؤولي أمن المطارات.
7. مسؤولي الأسلحة والمتفجرات.
8. مسؤولي حرس الحدود وخفر السواحل.

كما أصدر المجلس قوانين وأنظمة (تسترشد) بها دول المجلس في مجالات الدفاع المدني والتطوع وشؤون الذخائر والأسلحة والمتفجرات، وكذلك أنظمة المؤسسات العقابية والإصلاحية والمرورية، وشؤون الجنسية والتفتيش والمراقبة على السفن وغيرها من القوانين والأنظمة التي تسترشد بها دول المجلس في وضع قوانينها وأنظمتها المحلية.

أما في المجال العسكري فإن اجتماعات وزراء الدفاع السنوية تمثل صورة للتعاون المشترك في هذا المجال، كما أن محاولات دعم قوة "درع الجزيرة" وإقامة التمارين المشتركة بينها يمثل صورة أخرى من صور التعاون، وعلى الرغم من عدم نجاح فكرة إقامة جيش خليجي موحد فقد استعيض عنها بالدعوة إلى دعم قوة "درع الجزيرة" وتطويرها.

وبهذا يتبين أن الشأن الأمني والدفاعي قد أخذ اهتماماً واسعاً لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشكل نقطة التقاء دائمة بين أعضائه نظراً لأهمية هذا الجانب.

ثانياً: التعاون الاقتصادي والاجتماعي

كان من أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيجاد تعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء في إعلان أبوظبي الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف فسوف يتم إنشاء عدد من اللجان؛ كان من بينها لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، وحدد الإعلان لهذه اللجنة عدة اختصاصات كان من بينها:

1. التعاون المالي والنقدي

أ. السعي إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة، تهدف إلى توجيه الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية بما يخدم مصلحة هذه الدول وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

ب. تنسيق السياسات المصرفية والنقدية وزيادة التنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون، لخلق عملة خليجية موحدة تكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود.

جـ. تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

2. انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

أ. وضع الأسس التي تكفل معاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز وفقاً لما يتفق عليه في المجالات التالية:

- حرية الانتقال والعمل والإقامة.
- حرية التملك والإرث والإيصاء.
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

ب. العمل على إزالة العوائق التي تحول دون حركة الموارد ورؤوس الأموال وجميع عناصر الإنتاج، وتنسيق وتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية، بحيث يتلقى مواطنو الدول الأعضاء معاملة مماثلة في كافة الدول الأخرى.

ج. تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء على إقامة المشاريع المشتركة، وإنشاء الشركات بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

3. التبادل التجاري

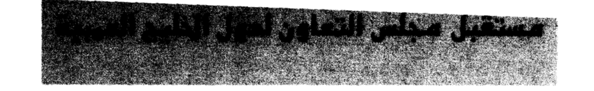
العمل على:

أ. إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء بالمجلس؛ فيما يخص منتجاتها والسعي من أجل تعرفة جمركية موحدة بين هذه الدول والعالم الخارجي.

ب. تطبيق مبدأ الإعفاء الشامل من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى المنتجات المحلية للدول الأعضاء ومعاملة منتجاتها معاملة السلع الوطنية.

ج. تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والمخزون الغذائي.

د. خلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير والاستيراد.



4. النقل والمواصلات

أ. التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات، والتنسيق في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانى والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق، ودعم وتطوير المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين الدول الأعضاء.

ب. العمل من أجل تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس، وذلك على مختلف المستويات[2].

وقد اتخذ المجلس عدة خطوات في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي؛ كان من بينها إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي اعتمدت في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون (الرياض 10 ـ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981) وحدد موعداً لتطبيقها وهو الأول من آذار/ مارس 1982، وتمت متابعة ذلك في الدورتين السادسة والسابعة حين وافق المجلس الأعلى على البرنامج التنفيذي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكان من نتائج ذلك أن تم تنفيذ عدد من المشروعات الخليجية المشتركة؛ إذ وافق المجلس في دورته الثالثة عشرة (المنامة 9 ـ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992) على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار بميزانية تبلغ مليارين ومئة مليون دولار أمريكي، كما وافق المجلس على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لتصبح هيئة خليجية. وفي الدورة السادسة (مسقط 3 ـ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985) صادق المجلس على السياسة الزراعية لدول المجلس، والتي تم تعديلها بعد ذلك في الدورة السابعة عشرة (الدوحة 7 ـ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، كما وافق المجلس في دورته السادسة على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وكذلك السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة، كما وافق على أهداف وسائل التربية والتعليم.

وكان من نتائج التعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي السماح لمواطني المجلس بممارسة عدد من الأنشطة والمهن الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، والتعهدات والمقاولات ومراكز التدريب والعلاج والأعمال الهندسية والمهن الطبية والمحاسبية والقانونية. وفي الدورة السابعة (أبوظبي 2ـ5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986) وافق المجلس على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة اعتباراً من آذار/ مارس 1987، وتجارة الجملة اعتباراً من آذار/ مارس 1990، ومساواة المواطنين من أي دولة من دول المجلس، كما تم الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات دول المجلس في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي والثروات الطبيعية، كما تم الاتفاق على مشروع ربط شبكات الضغط الكهربائي العالي، والسعي إلى إقامة هيئة مشتركة تتولى إنشاء وإدارة نظم نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بين دول المجلس.

وكانت التعرفة الجمركية إحدى القضايا التي اهتم بها المجلس في العديد من دوراته؛ إذ كان يطمح من ذلك إلى توحيد هذه التعرفة مع العالم الخارجي من أجل الإسراع في قيام السوق المشتركة لدول المجلس؛ كما جاء في إعلان المنامة الصادر عن الدورة التاسعة للمجلس الأعلى (19ـ22 كانون الأول/ ديسمبر 1988)، وبقيت هذه القضية تدرج على جدول الأعمال في معظم اجتماعات المجلس، وكان أهمها الدورة السادسة عشرة (مسقط 4ـ6 كانون الأول/ ديسمبر 1995) والدورة السابعة عشرة (الدوحة 7ـ9 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، والدورة الثامنة عشرة (الكويت 20ـ22 كانون الأول/ ديسمبر 1997).

وإلى جانب ذلك تم إنشاء مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتخذت دولة البحرين مقراً له، وكان المجلس قد أقر

إنشاء المركز في دورته الرابعة عشرة (الرياض 20 ـ 22 كانون الأول/ ديسمبر 1993)، وقد بدأ عمله مع بداية شهر شباط/ فبراير 1995 ، كما أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة عشرة (أبوظبي 21 ـ 23 كانون الأول/ ديسمبر 1992) إنشاء مكتب براءة الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأقر نظامه الأساسي . أما في مجال توحيد وتقريب الإجراءات والأنظمة ؛ فقد أصدر المجلس ما يقرب من أربعين نظاماً في المجالات الاقتصادية كافة لتسترشد بها الدول الأعضاء في وضع أنظمتها الخاصة بها . أما في مجال المشروعات الاقتصادية المشتركة فقد بلغت قيمتها (27072.29 مليون دولار أمريكي) (سبعة وعشرون ملياراً واثنان وسبعون مليوناً ومئتان وتسعون ألف دولار أمريكي) موزعة على المشروعات التالية :

1. التجارة 167 مشروعاً .
2. الصناعة 88 مشروعاً .
3. المقاولات 75 مشروعاً .
4. الخدمات 40 مشروعاً .
5. المالية 30 مشروعاً .
6. الزراعية 5 مشروعات[3] .

لمعرفة تكلفة هذه المشروعات، انظر الجدول (1) .

وإلى جانب ذلك سعى المجلس إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في مواقفها وعلاقتها الاقتصادية بالدول والمجموعات الأخرى، ومن ذلك فتح مكتب للبعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى المجموعة الأوربية في العاصمة البلجيكية بروكسل .

وكذلك المفاوضة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول المجلس، وتوقيع اتفاقية التعاون بين المجلس والمجموعة الأوربية بدعوة من الاجتماع الوزاري الأول للمجلس المشترك للاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد بمسقط في 17 آذار/ مارس 1990، وانتهاء بالاجتماع الوزاري السابع الذي عقد بالدوحة في 17 شباط/ فبراير 1997. وقد شمل الاتفاق بين الطرفين عدة مجالات كان من أبرزها التعاون في مجال الاستثمار والطاقة والبيئة والتعاون الجمركي والمقاييس والمعلومات التقنية والتجارة وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادي، كما قام المجلس بالتنسيق في مجال التعاون النفطي خارج منظمة الأوبك وضريبة الكربون.

أما في مجالات التعاون الاجتماعي؛ فقد اتخذ المجلس عدة إجراءات وخطوات في سبيل توحيد الأنظمة المتبعة بين دول المجلس؛ مثل الإجراءات القانونية والقضائية والثقافية والبيئية، مثل وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي أقرها وزراء العدل في اجتماعهم بمسقط يومي 20 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، وكذلك مشروع النظام القضائي الموحد، ومشروع قانون الإجراءات القضائية الموحد، ومشروع القانون الجنائي الموحد، ومشروع قانون المعاملات الموحد. وقد عرضت هذه المشروعات على اجتماع وزراء العدل في اجتماعهم بمسقط، وأحيلت إلى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها. كما تم إعداد مشروعات قوانين في المجالات الاقتصادية مثل قانون التجارة الموحد، وقانون السجل التجاري الموحد، والقانون النموذجي للعلاقات التجارية. وهناك أكثر من 27 مشروع قانون تعدها الأمانة العامة في المجالات الاجتماعية والأمنية والثقافية والاقتصادية.

هذا إلى جانب عدد من الأنظمة الاسترشادية والإلزامية التي أصدرها المجلس في هذا المجال والتي تبلغ 15 نظاماً[4]. (انظر الشكل (1)).

وقد اتخذ المجلس لتنفيذ مشروعاته في المجالات الاجتماعية خطوات عدة من بينها تشكيل اللجان المتخصصة مثل:

1. لجنة الوزراء المسؤولين عن الثقافة.
2. لجنة الوزراء المسؤولين عن البيئة.
3. لجنة الوزراء المسؤولين عن الخدمة المدنية.
4. لجنة وزراء التعليم العالي.
5. لجنة وزراء الشباب والرياضة.
6. لجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
7. لجنة رؤساء اللجان الأولمبية.
8. لجنة مسؤولي التعليم الفني والتدريب المهني.
9. لجنة رؤساء جمعيات الهلال الأحمر.
10. لجنة رؤساء وممثلي الجمعيات والهيئات الكشفية.

ثالثاً: التعاون في القضايا الإقليمية والدولية

كانت نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل حدثاً مهماً على المستوى العربي والإقليمي؛ إذ نقل المجلس منطقة الخليج العربي من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، ومنذ نشأة المجلس كان الموقف السياسي والأمني الخليجي متقارباً في نسقه ورؤيته للأحداث الدولية، وقد تمثل هذا الدور من خلال المجلس الوزاري الذي يعتبر الأداة المسيرة لشؤون المجلس في مختلف القضايا، وفي مقدمتها الشؤون السياسية والعلاقة مع التكتلات الإقليمية والدولية، وكذلك الدول الأخرى. ومنذ البيان الأول

للمجلس بدا واضحاً التوجه السياسي للمجلس ؛ إذ كان يناقش في كل مرحلة من اجتماعاته سواء على مستوى المجلس الأعلى أو المستوى الوزاري الأوضاع الإقليمية والدولية. وقد هيمنت بعض القضايا بحكم قربها وعلاقتها بالخليج العربي على أعمال المجلس، ولعل في مقدمة هذه القضايا ما يلي:

1. قضية فلسطين والسلام في الشرق الأوسط

منذ البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس (الرياض 10ـ12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981) كانت قضية فلسطين حاضرة على جدول أعمال المجلس، وقد ساند المجلس الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه، وأكد على أن السلام لن يتحقق إلا بانسحاب "إسرائيل" وإزالة الاحتلال من على أرض فلسطين، كما سعى المجلس إلى التدخل لوقف القتال وحل الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، وحين بدأت مسيرة السلام في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ساندت دول المجلس هذه المسيرة، كما شاركت في المؤتمر ممثلة بالأمين العام للمجلس في ذلك الوقت السيد عبدالله بشارة، كما أيد المجلس الاتفاقات التي تلت ذلك مثل اتفاق القاهرة في 4 أيار/ مايو 1994، وساند تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد الأمور في غزة وأريحا، ثم انتشارها بعد ذلك في بقية الأراضي في الضفة الغربية التي انسحبت "إسرائيل" من أجزاء منها.

2. العلاقة مع إيران

شكلت العلاقة مع إيران إحدى نقاط الالتقاء السياسي التي اجتمعت عليها دول المجلس، إذ التقت مواقف هذه الدول حول تأييدها المبدئي

للثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه عام 1979، وحين قام المجلس عام 1981 أكد على حسن الجوار مع إيران، إلا أن العلاقة معها مرت بمراحل اضطراب، خاصة في بداية سنوات الثورة ودعوتها لتصدير أفكارها وتدخلها في الشؤون الداخلية لبعض دول المجلس، وإصرارها على الاستمرار في احتلال جزر الإمارات الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وراقبت دول المجلس بحذر التغيرات السياسية على الساحة الإيرانية، وكان آخرها ترحيب المجلس بوصول السيد محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة الإيرانية، وترحيبه بالدعوة إلى إقامة علاقة جوار جيدة بين إيران ودول المجلس، وقد أكد المجلس في بيانه الصادر عن الدورة الثامنة عشرة (الكويت 20 ـ 22 كانون الأول/ ديسمبر 1997) على ذلك.

الهوامش

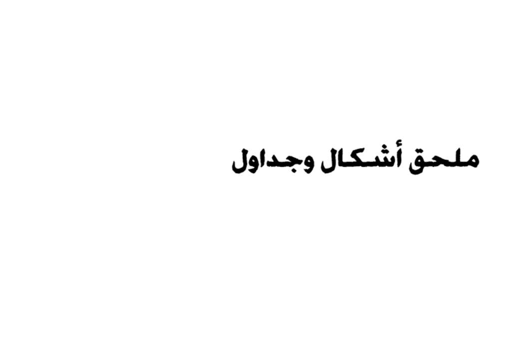
1. د. يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية**، ص 463.

2. البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 1990، ص 15.

3. لمزيد من التفصيل، انظر: **دليل المشاريع الخليجية المشتركة**، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، 1997.

(ملاحظة: بعض المعلومات الواردة في الدليل تعود لسنوات قديمة مثل سنة 1989).

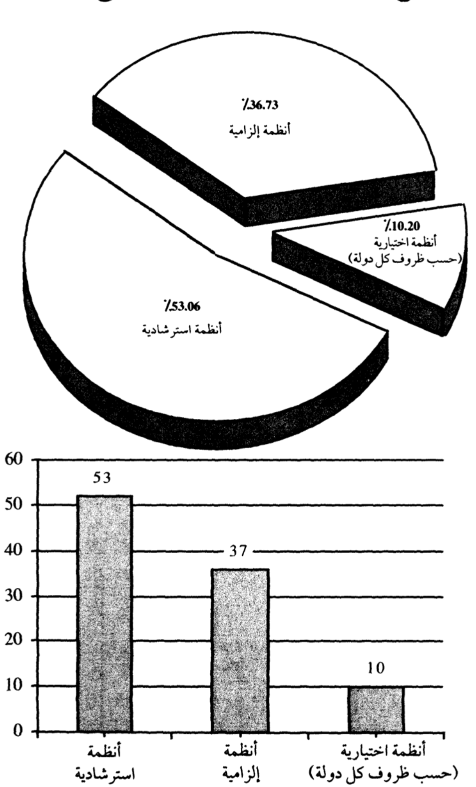
4. لمزيد من التفصيل، انظر: **موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأمانة العامة للمجلس، 1997.



ملحق أشكال وجداول

الشكل (1)

أنواع الأنظمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



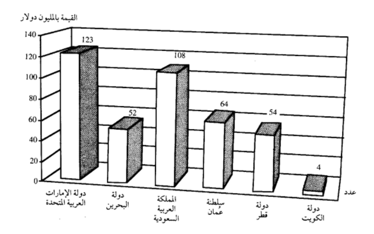
الجدول (1)
المشروعات المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القيمة بالمليون دولار

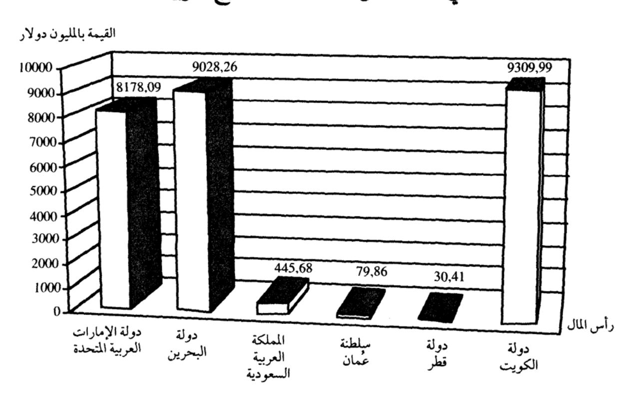
بيـــان / الدولـــة	مشروعات تجارية		صناعية		مقاولات		خدمات		مالية		زراعية		إجمالي	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
دولة الإمارات العربية المتحدة	81	77,18	21	7921,15	9	11,71	6	37,32	5	76,25	1	54,48	123	8178,09
دولة البحرين	3	0,61	14	1280,61	6	19,73	7	211,01	22	7516,3	0	0	52	9028,26
المملكة العربية السعودية	17	4,81	41	329,21	36	41,37	14	70,29	0	0	0	0	108	445,68
سلطنة عُمان	35	64,67	5	5,85	15	5,63	5	2,38	0	0	4	1,33	64	79,86
دولة قطر	31	4,88	7	12,17	9	2,59	6	8,02	1	2,75	0	0	54	30,41
دولة الكويت	0	0	0	0	0	0	2	2167,7	2	7142,29	0	0	4	9309,99
الإجمالي	167	152,15	88	9548,99	75	81,03	40	2496,72	30	14737,59	5	55,81	405	27072,29

1. بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة حسب ما هو متوافر في عام 1989.
2. بيانات دولة البحرين حسب ما هو متوافر في عام 1989.
3. بيانات المملكة العربية السعودية محدثة بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 1994 حسب خطاب وزارة التجارة رقم 222/3000/9/1718.
4. بيانات سلطنة عُمان محدثة بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 حسب خطاب وزارة التجارة والصناعة.
5. بيانات دولة قطر محدثة بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 حسب خطاب وزارة المالية والاقتصاد و التجارة.
6. بيانات دولة الكويت محدثة بتاريخ 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 حسب خطاب وزارة التجارة والصناعة.

الشكل (2)
إجمالي عدد المشروعات المشتركة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



الشكل (3)
إجمالي رأس المال للمشروعات المشتركة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



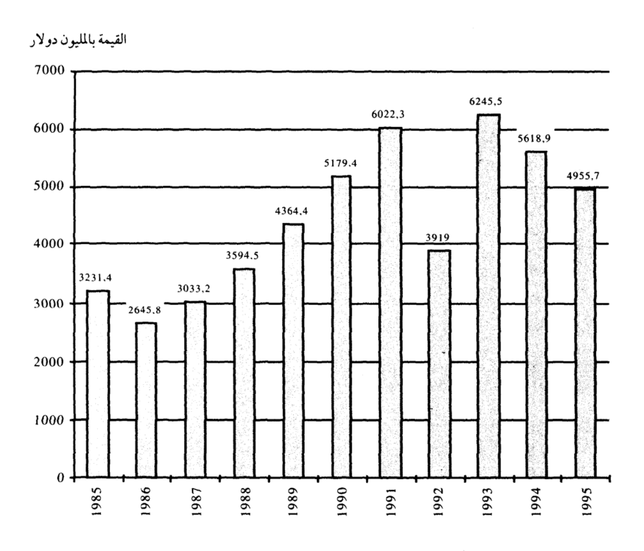
الجدول (2)
الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القيمة بالمليون دولار

الدولة / العام	دولة الإمارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عُمان	دولة قطر	دولة الكويت	دول المجلس
1985	869,8	351,1	1305,5	155,3	146,4	403,3	3231,4
1986	645,5	197	1185	142,9	150,4	325	2645,8
1987	588,7	184,7	1670,3	173	157,1	259,4	3033,2
1988	699,4	603,2	1633,6	223,2	190,6	244,5	3594,5
1989	699,9	694	2219,9	273,1	207,2	270,3	4364,4
1990	1069,8	482,2	2955,4	260,3	275,4	136,3	5179,4
1991	1926,2	580,1	2874,2	370,1	231,4	40,3	6022,3
1992	1277,7	634,3	1074,5	519,5	271,2	141,8	3919
1993	1987	352,1	2764,5	571,8	312,4	257,7	6245,5
1994	1598	418,6	2392	633,2	321,5	255,6	5618,9
1995	1523	405,4	2495,5	339,9	191,9	N.A	4955,7

المصدر : "النشرة الاقتصادية"، العدد الحادي عشر.

الشكل (4)
إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
خلال الفترة 1985 ـ 1995



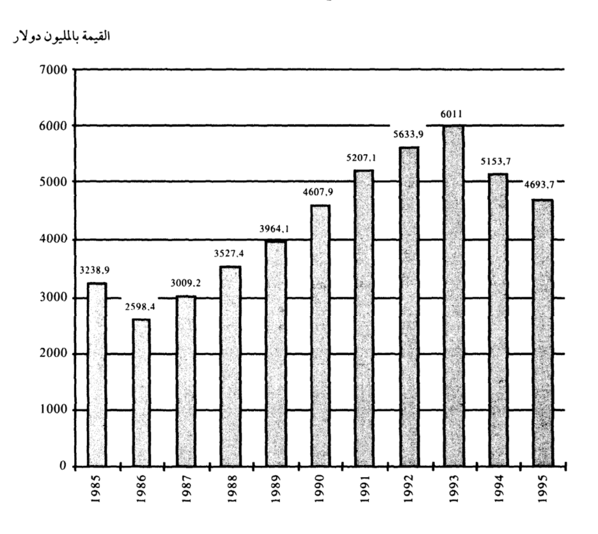
الجدول (3)
الواردات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القيمة بالمليون دولار

الدولة / العام	دولة الإمارات المتحدة العربية	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عُمان	دولة قطر	دولة الكويت	دول المجلس
1985	449,8	1326,8	496	718,6	55,8	191,9	3238,9
1986	386,8	1003,6	385,3	483,7	63,1	275,9	2598,4
1987	386,1	1327,9	363,8	428,9	71,2	431,3	3009,2
1988	396,1	1407,2	455,7	507,9	92,2	668,3	3527,4
1989	533,2	1475,6	530,6	623,1	119,9	681,7	3964,1
1990	832,2	1588,7	936,3	720,9	146,2	383,6	4607,9
1991	1192,7	1711,3	408,5	925,8	172,6	796,2	5207,1
1992	1311,9	1873,8	563,4	1169,9	214,4	500,5	5633,9
1993	808	1414,4	1610	1328,8	272,1	577,7	6011
1994	738	1587,4	658,2	1266,3	277,7	608,1	5135,7
1995	770	1714,4	609,4	1334,3	265,6	N.A	4693,7

المصدر: **"النشرة الاقتصادية"**، العدد الحادي عشر.

الشكل (5)
إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
خلال الفترة 1985-1995



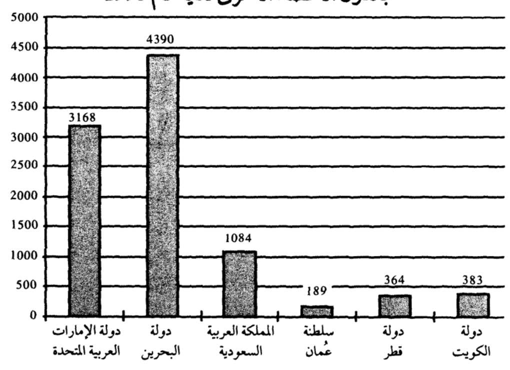
الجدول (4)

عدد مواطني دول المجلس الذين يمتلكون العقارات بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995

الدولـة	العدد
دولة الإمارات العربية المتحدة	3168
دولة البحرين	4390
المملكة العربية السعودية	1084
سلطنة عُمان	189
دولة قطر	364
دولة الكويت	383
دول المجلس	9578

الشكل (6)

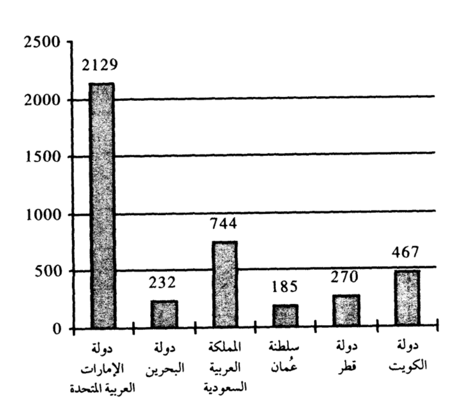
عدد مواطني دول المجلس الذين يمتلكون العقارات بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995



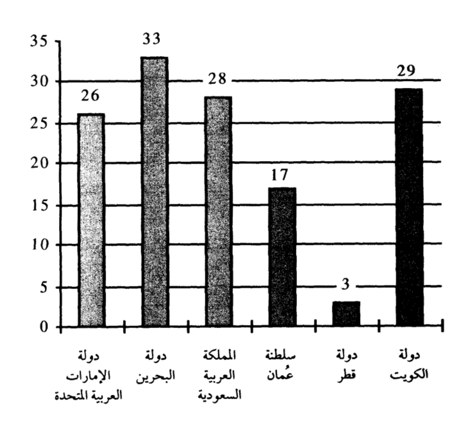
الجدول (5)
عدد التراخيص الممنوحة
لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995

نوع الترخيص	أنشطة	مهن	حرف	الإجمالي
دولة الإمارات العربية المتحدة	2129	26	376	2531
دولة البحرين	232	33	28	293
المملكة العربية السعودية	744	28	14	786
سلطنة عُمان	185	17	1	203
دولة قطر	270	3	1	274
دولة الكويت	467	29	17	513
الإ جمالي	4027	136	437	4600

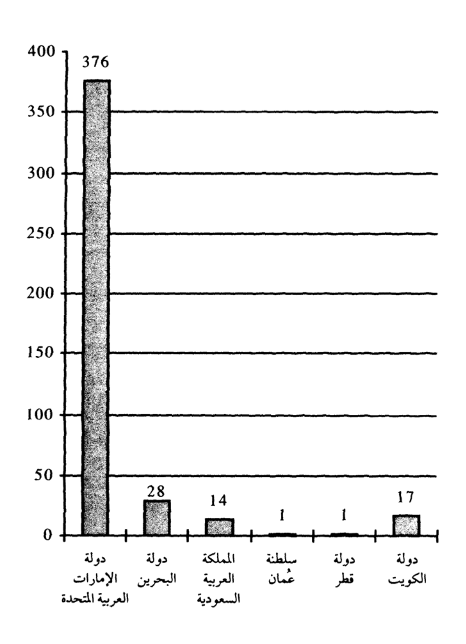
الشكل (7)
عدد التراخيص الممنوحة
لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995



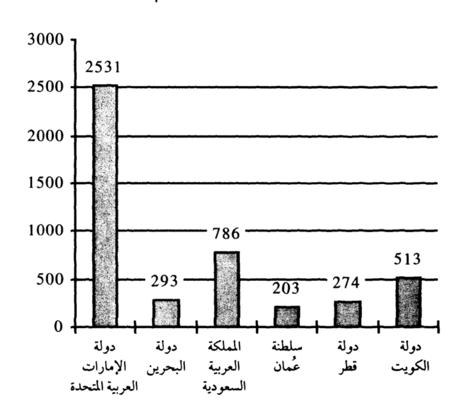
الشكل (8)
عدد التراخيص الممنوحة
لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
لممارسة المهن بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995

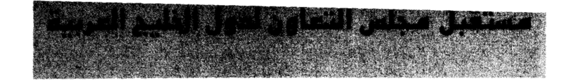


الشكل (9)
عدد التراخيص الممنوحة
لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
لممارسة الحرف بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995



الشكل (10)
إجمالي عدد التراخيص الممنوحة
لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة
بالدول الأعضاء الأخرى لغاية عام 1995





أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسيرته

سعادة سيف بن هاشل المسكري

قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظروف إقليمية شديدة الحساسية، فقد اختفى من المنطقة أقوى نظام حليف للغرب، وقامت الثورة الإيرانية لتهدد الأنظمة القائمة في منطقة الخليج العربي من خلال السعي إلى تصدير النموذج الثوري إلى الدول المجاورة.

في الوقت ذاته اندلعت الحرب بين أكبر جارتين محيطتين بدول المجلس، كما أن اجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان قد أضاف عاملاً جديداً من عوامل التوتر في المنطقة، حيث كان ذلك يمثل إحدى النقاط الساخنة في الحرب الباردة، وكان النظام القائم في اليمن الجنوبي آنذاك يشكل إحدى الهواجس لدى دول المجلس.

قام المجلس في ظل هذه الظروف، لكن هل كان هناك نظرة مشتركة وأهداف موحدة لهذه المنظومة الجديدة، رغم العوامل المشتركة العديدة للدول الأعضاء فيه؟

كان هناك هدفان معلنان متفق عليهما من الدول الست، وهما: «مواجهة الثورة الإيرانية واحتواء الحرب العراقية - الإيرانية من خلال إبعاد هذه الشرارة عن الدول الأعضاء».

لكن هناك أهدافاً أخرى مختلفاً عليها بين دولة وأخرى، إذ كان هناك من يرى أن هذه المنظومة اقتصادية، ولذلك يجب إبعادها عن الجوانب

الأمنية والعسكرية، ومن كان يرى أن الظروف المحيطة تتطلب أن يكون تركيز هذا المجلس على الجوانب الأمنية والعسكرية، وأن الجوانب الاقتصادية ستتحقق من خلال العلاقات الثنائية، وهناك من كان ينظر إلى المجلس على أنه تعزيز للسيادة الوطنية وتأكيد للاستقلال، ومن كان يرى بأنه يستطيع من خلال هذا المجلس أن يحقق ما لم يستطع تحقيقه من قبل.

لذلك لم يكن هناك أهداف مشتركة لجميع الدول الأعضاء، وهذا ما أضعف المجلس.

رغم أن المجلس جاء بمؤسسات شبه متكاملة (المجلس الأعلى - المجلس الوزاري - اللجان الوزارية - الأمانة العامة - هيئة تسوية المنازعات "التي لم تر النور")، وجميع هذه المؤسسات استمرت في أداء أعمالها الدورية ولم تتوقف، فإن غياب الأهداف المشتركة - في تصوري - جعل هذه الآلية غير قادرة على تحقيق تقدم يصل إلى الطموحات المتوخاة من المجلس، وقد كان المجلس خلال العقد الأول من تأسيسه يركز على معالجة واحتواء الحرب العراقية-الإيرانية ومواجهة مخاطر الثورة الإيرانية، وكان هذا بحد ذاته أول تحد يواجه المجلس.

جاء التحدي الثاني خلال الفترة التي أعقبت توقف الحرب العراقية-الإيرانية (1988 - 1990)، وكان هذا التحدي يتطلب من المجلس أن يسير على ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة.

الأول: إيجاد قاعدة ثابتة للأمن والاستقرار في المنطقة والتعامل مع الدولتين الجارتين؛ العراق وإيران.

الثاني : تعميق التعاون "الاقتصادي الاجتماعي والأمني العسكري" بين الدول الأعضاء في المجلس.

الثالث : التفاعل مع المتغيرات العالمية السريعة في ذلك الوقت.

كان المجلس بطيئاً في خطواته في المسارات الثلاثة، وجاءت الكارثة الكبرى في الثاني من آب/ أغسطس 1990 بالاحتلال العراقي لدولة الكويت، مما وضع دول المجلس أمام تحد خطير، فما كان أمامها إلا قبول هذا التحدي، والعمل على تحرير دولة الكويت وإعادة الشرعية إليها، وهذا ما تم من خلال العمل الدبلوماسي والعسكري.

- أكد هذا التحدي على أن ليس أمام الدول الست لحماية وجودها إلا تقوية المجلس وتسريع خطواته داخلياً على المسارات المختلفة:
  - المسار الأمني ـ العسكري.
  - المسار السياسي.
  - المسار الاقتصادي والاجتماعي.
- وتأكد إقليمياً بأن ثوابت الجغرافيا السياسية لا يمكن تجاوزها أو إهمالها، وأن العمق العربي جزء من هذه الجغرافيا السياسية.
- وتأكد أن المظلة الدولية عامل مهم لأي استقرار في المنطقة.

رغم تجاوز المجلس التحديات السابقة، فقد اعتمد بدوره على أطراف أخرى للتعامل مع تلك الأزمات التي مرت بها المنطقة سواء السياسية منها أو الاقتصادية، وذلك ليس بسبب غياب البناء المؤسسي للمجلس، وإنما بسبب غياب الدور المؤسسي فيه.

وإذا ما أريد للمجلس أن يلعب دوراً إقليمياً فاعلاً، فإن ذلك يتطلب أن تعطي الدول الأعضاء للمجلس دوراً فعالاً، وأن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المجلس، خاصة في المرحلة القادمة من خلال مراحل التطور العالمي المتسارع نحو العولمة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً.

هذا وقد قام المجلس بخطوة رائدة كجزء من تعزيز الدور المؤسسي، وذلك بإيجاد "الهيئة الاستشارية". لكن في ظل نظام الهيئة الحالية، فهل سيكون لهذا المولود الجديد في المجلس دور يذكر، أم أن حاله سيبقى حال الأجهزة الأخرى التي تعمل على إخراج قواعد وأنظمة وقوانين استرشادية غير ملزمة؟

المحور الثاني

التحديات والمخاطر التي يحتمل أن تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التعاون العسكري
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

بدأ مفهوم التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون منذ بداية قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي عام 1981، حيث كان الهدف من قيام المجلس هو تحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس، إلا أن التعاون العسكري الفعلي كان في قمة الكويت عام 1984، حيث شهدت القمة الإعلان عن إنشاء قوة "درع الجزيرة"، وكانت بداية تسمى قوة التدخل السريع. وقد شكلت هذه القوة من مجموعة متواضعة من قوات دول المجلس، ووضعت تحت إشراف قيادة الجيش السعودي، وذلك عنواناً لتجسيد التعاون العسكري بين دول المجلس. وتلا ذلك تشكيل عدد من اللجان وفرق العمل لدراسة وجوه التعاون العسكري المختلفة، وذلك تحت إشراف اللجنة العسكرية، ومن أهمها: موضوع تطوير قوة درع الجزيرة، وموضوع حزام التعاون العسكري، ومشروع الاتصالات المؤمنة، وتوحيد مقررات القتال، وموضوعات المساحة العسكرية، بالإضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالتعاون العسكري من الوجوه كافة، كما شكلت لجان أخرى تابعة لقيادة القوات الجوية والقوات البحرية.

والسؤال الذي يطرح ذاته هو: أين نحن الآن؟ إن التجربة المريرة التي حدثت أثناء غزو دولة الكويت، قد أظهرت عدم قدرة قوة درع الجزيرة على القيام بدورها ومهمتها التي أنشئت من أجلها في رد أي اعتداء

خارجي عن أي عضو في مجلس التعاون يتعرض لأي اعتداء خارجي.
وقد أبرز هذا عدداً من الملاحظات حول هذه القوة، وهي:

1. إن هذه القوة لم تنشأ أساساً لمواجهة أي تهديد خارجي، كما هي الحال في أي أحلاف أو تجمعات عسكرية أخرى.

2. إن حماس دول مجلس التعاون قد قل عما كان عليه الحال عند تشكيل هذه القوة، حيث تقلصت المساهمات فيها إلى الحد الذي لم يسمح بتشكيل قوة جماعية.

3. الأهم من هذا كله أنه لم يطلب من هذه القوة التدخل لمواجهة غزو دولة الكويت قبل أو أثناء الغزو العراقي، ولو حدث ذلك فإنه كان سيعطي انطباعاً بأن هذه القوة يمكن أن تقوم بدور في مواجهة العدوان الذي يمكن أن يقع على أي دولة من دول مجلس التعاون.

وقد أكدت هذه الظروف على أهمية تطوير قوة درع الجزيرة وعجلت بموضوع تقوية هذه القوات، حيث شكلت اللجان لتطويرها. وفي الوقت ذاته فإن هذه الظروف قد ساعدت على الانتهاء من موضوعين كانا عالقين، وهما:

- موضوع حزام التعاون.
- موضوع الاتصالات المؤمنة، بالإضافة إلى موضوع توحيد المناهج القتالية.

أما فيما يتعلق بالتصور المستقبلي في الأسلوب الأفضل الذي يحقق الأمن الجماعي لدول المجلس، فلابد من مراعاة الدروس المستفادة من

الإنجازات التي تمت، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية التي تمر بها دول المجلس، والأحداث والتجارب المشتركة، مع مراعاة عدد من الأمور، من أبرزها:

1. أن تكون أي استراتيجية دفاعية مستقبلية نابعة من داخل المجلس، بما يعبر عن طموحاتها وأهدافها ومصالحها.

2. لابد من وضع استراتيجية مشتركة لدول مجلس التعاون في مختلف المجالات وعلى المديين القريب والمتوسط.

3. تعتبر قوة درع الجزيرة خطوة إيجابية على طريق التعاون العسكري، ولابد من تطويرها وتلافي ومعالجة أوجه القصور والضعف فيها.

4. ضرورة تكثيف التدريبات الميدانية المشتركة بين قوات دول مجلس التعاون من أجل تحقيق الربط والتجانس بينها، وكذلك الاستمرار في إجراء التدريبات الجوية والدفاع الجوي.

5. ضرورة وضع وسائل القيادة والسيطرة المشتركة لحفظ القوات.

التعاون الخارجي

هناك ثلاثة مسارات للتعاون العسكري الخارجي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

1. اتفاقية الدفاع العربي المشترك؛ وفي هذا المجال أستشهد بما قاله صاحب السمو رئيس الدولة في حديثه لوزراء الثقافة العرب: «الواقع العربي الحاضر غير مرغوب فيه».

2. إعلان دمشق؛ وهنا لا أدري لماذا يتم الاهتمام بالجانب السياسي والاقتصادي للإعلان ولا يجري الاهتمام بالتعاون العسكري المشترك، ليصبح هذا التعاون مقدمة لتعاون عسكري أشمل وأقوى؟

3. الاتفاقيات التي وقعت بين دول المجلس والدول الصديقة؛ والسؤال المطروح: لماذا لا توجد صيغة موحدة لدول المجلس لعقد هذه الاتفاقيات، إذ إن ذلك يعطي دول المجلس ثقلاً أكبر واهتماماً أقوى.

إن التعاون العسكري بين دول المجلس ليس من الأمور الصعبة، ولكن المهم هو كيفية زرع الثقة في نفوس الجنود بقضية وطنهم وشعبهم، وكذلك لابد من إجراء المزيد من المصارحة والمكاشفة وخصوصاً حول قضية جوهرية وأساسية، وهي مستقبل أجيالنا الذين نعمل من أجلهم.



موجز لمواقع المخاطر والتحديات

التي ستواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سعادة عبدالله بشارة

أولاً: التحديات الخارجية

إن مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون هي خليجية في المقام الأول، حيث تأتي من العراق أو من إيران، أو من الدولتين معاً، فلكل منهما نزعة طموح لأخذ مكانة مميزة للتأثير في أحداث المنطقة.

تريد إيران الموقع الأول في معادلة المساواة، ويريد العراق - من خلال نظامه الحالي - امتيازات إقليمية تجعله متفوقاً، إن لم يكن متساوياً مع إيران، كل ذلك على حساب أمن دول الخليج ومصالحها.

ويستوجب الرد على هذا الواقع عملاً خليجياً في مجالات التنسيق والتكامل العسكري، وفق خطة يتم بموجبها تحقيق المذهب الخليجي العسكري الموحد (Gulf Military Doctrine) الذي يوحد المنظور ويفرض بناء الجيش الخليجي الموحد.

ثانياً: مواكبة المستجدات العالمية

ترتكز الدبلوماسية الخليجية على ثوابت مستمدة من تقاليد الاعتدال، والجنوح نحو الحوار، وتفضيل التفاهم واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الخلافات، وتحرير الدبلوماسية من النزعة العقائدية، وتوظيف الإمكانيات

لتوسيع دائرة الاعتدال إقليمياً ودولياً، والسعي للتأثير في الأحداث، لتثبيت النهج الواقعي العقلاني. وبفضل هذه السمات، تمكنت دول مجلس التعاون من الحصول على مكانة مرموقة في الدبلوماسية العالمية وفي التأييد الدولي لمواقفها.

ومع التطورات التي يشهدها العالم، لم تعد عوامل النجاح الدبلوماسي محصورة في الاعتدال والإيجابية في التعقل فقط، وإنما صار للعالم الجديد متطلبات تمس النهج الداخلي وسلوك النظام في الداخل، وأنماط تعامله مع شعبه، وبرزت دعوات تجاه إرساء دعائم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودور المرأة، والانفتاح الإعلامي، وحرية الأديان، وحرية الصحافة، وحقوق الأقليات، والأداء المسالم للدولة، وأسلوب تعاملها الإقليمي والدولي.

ثالثاً: حقوق الاندماج الاقتصادي (Economic Integration)

مازال المجلس بطيئاً في مسيرته الاقتصادية نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، رغم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، التي ترتكز على خمسة مسارات:

- حرية العمل والتنقل.
- حرية ممارسة التجارة والاستثمار.
- الانسياب الحر للبضائع والصناعات.
- خطة اقتصادية موحدة تحقق التكامل والتنسيق.
- الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد.

ولكن مازالت المشكلات تعترض الاتفاق على منظومة الاتحاد الجمركي المرتقبة للتعرفة الجمركية الموحدة، وذلك لتباين الفلسفات بين الدول.



ومع التوجه العالمي نحو العولمة وتشجيع التجمعات الإقليمية والاعتراف بالمكانة الاقتصادية، فإن دول المجلس لا تستطيع أن تستمر بالصيغة الحالية، إذا ما أرادت أن تحصل على مكانة بارزة في نادي النخبة العالمي.

رابعاً: التحدي الفكري والتعليمي والتقني

لا مجال للجمود في عصر ثورة المعلومات وزوال الحواجز وتبني التقنية، ولا مكان للفكر المحلي القروي، ولا مجال للتغني بالتراث والانكباب على اقتناعات قديمة.

إن ثورة التعليم التي يشهدها العالم تدعو إلى مراجعة كاملة للفلسفات التعليمية السابقة، وتبني واقع الارتباط بالعلم والبحث عن المعرفة، وذلك بالانفتاح، ودعم التفوق وتشجيع الإبداع، وإعادة النظر في منظومة التعليم القديمة وجعلها منسجمة مع متطلبات المجتمع. والدفع نحو الانضباط الاجتماعي، والانفتاح الفكري، والإنتاج الإنساني.

خامساً: المخاطر الديمجرافية (Demographic Threat)

تعاني دول المجلس من قلة السكان، ومن الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية. كما تتميز بمستوى عال من المعيشة، وتحقق إلى حد كبير "دولة الرفاهية" وسط بيئة عامة فقيرة تمتد من القارة الهندية شرقاً ومروراً بإيران وتركيا غرباً ونزولاً نحو السواحل الأفريقية.

وقد شهدت المنطقة التي تشكل واحة جذب بشري نمو معدلات الوجود الأجنبي التي تؤثر في الأمن القومي لدول المجلس، ويجلب المشكلات السياسية والاجتماعية والتربوية، ويؤدي إلى بروز مدن أجنبية تقطنها تجمعات وافدة شبيهة بتجمعات جنوب أفريقيا (SWETO) وقريبة من نظام

الأبرتايد (الفصل العنصري) فيها، وهذه الظاهرة ستخلق إشكالات وهواجس سياسية للمنطقة.

سادساً: التحدي الكونفيدرالي (Confederation Challenge)

لا أرى إمكانية الإفلات من حتمية الوصول إلى الكونفيدرالية الخليجية بكل جوانبها. ومع النهج الواقعي الذي تتمسك به دول المجلس، فإن الكونفيدرالية المطلوبة لا تعني الوحدة أو الاندماج، إنما يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:

- تبني سياسة خارجية واحدة.
- الاقتناع وتنفيذ المذهب العسكري الموحد الذي يؤدي إلى صيغة التعاون العسكري والأمني الموحد.
- تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية.
- الاتفاق على فلسفات تعليمية وتربوية موحدة.
- تحقيق الخطة التنموية الاقتصادية الموحدة.

لقد حقق مجلس التعاون الكثير من الخطوات التوحيدية، ولعب دوراً مميزاً في الحفاظ على الصيغة الأمنية بالمنطقة وميزان القوى، وصار تجمعاً مؤثراً إقليمياً ودولياً، رغم المعوقات الفلسفية والإدارية والبيروقراطية.

وسيكون لمجلس التعاون الشأن الكبير خلال العقد القادم، في النظام العالمي الجديد إذا ما نجح في الحصول على الشخصية الخليجية الكونفيدرالية التي تشكل الهدف الأكبر، كما جاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

التحديات والمخاطر التي يحتمل أن تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

في البداية سأحاول التمييز بين التحديات و المخاطر، وستكون مشاركتي محصورة في طرح رؤوس الموضوعات أكثر من الخوض في الحديث المعمق، أو طرح الحلول، أو تقديم التصورات، ولذلك سأبدأ مباشرة بالتمييز في إطار هذا المحور بين التحديات والمخاطر. وهما في اعتقادي مفهومان مختلفان، ذلك أن مفهوم التحدي أو التحديات (Challenges) لا ينطوي بالضرورة على مفهوم الصراع (Conflict) وفي مواجهة التحدي يتم الاعتماد على العوامل الذاتية بدرجة كبيرة، ولذلك من الممكن أن تتعلق بخيارات سياسية أو استراتيجية ذات بعد إيجابي في معظم الحالات، بمعنى أنه من الممكن النظر إلى التحديات من زاوية الصعوبات التي تواجه دولة ما أو مجموعة من الدول، سواء فيما يتعلق بتحقيق أهدافها القومية أو التكيف مع المتغيرات الإقليمية أو الدولية في المجالات كافة، وكذلك يمكن النظر إليها من زاوية كفاءة أداء جهاز الدولة في النواحي كافة: سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً واجتماعياً . . . الخ.

أما المخاطر والتي نقصد بها التهديدات (Threats)، فإنها تتعلق بالأمن القومي للدولة، من حيث وجود إمكانية تعرض استقلال الدولة أو سيادتها أو أراضيها الإقليمية كلياً أو جزئياً للعدوان.

وبهذا فالتهديد يعتمد على عاملين هما: المحافظة على الوضع القائم بين الدول (Status Quo)، أو محاولات تغيير الوضع القائم التي تدخل في باب التأثير في التوازنات الاستراتيجية. وعادة ما تكون الخيارات السياسية لدولة ما أو مجموعة من الدول في هذه الحالة خيارات محدودة بحكم أن معظم العوامل التي تتحكم في التهديد بالنسبة إلى الدولة المعنية هي عوامل موضوعية، غالباً ما تكون عوامل خارجة عن السيطرة الذاتية للدولة، وخارجة عن نظام التحكم والسيطرة. ولذلك فالتهديد يحمل في طياته بذرة الصراع الذي قد يتحول إلى مواجهة، كما قد يكون قابلاً أيضاً لحدوث عدوان مسلح على الدولة. ومن هذا المنطلق فإن التفريق بين ما أقصده بالتحديات وما أقصده بالتهديدات والمخاطر، سيكون عما أنظر إليه من تحديات قد تواجه - وهي في الحقيقة تواجه - مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما الموضوع الآخر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عندما نتحدث عن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو نناقشها، فهو التمييز بين مجلس التعاون كمؤسسة عمل مشترك وكتجربة اندماج إقليمي، وبين دول مجلس التعاون كدول و(وحدات دولية) ذات سيادة. ولذلك ففي كثير من الأحيان نشعر بالحساسية عندما يجري الخلط بين تقويم مجلس التعاون كمؤسسة عمل مشترك، تتضمن كل صعوبات العمل المشترك ومشكلاته، وبين محاولة تقويم مجلس التعاون كما لو كان وحدة سياسية واحدة ذات إطار سياسي واحد، وسياسة واحدة ومنهجية متناسقة، وهذه حقيقة ما يحصل كثيراً عندما يقوم الأكاديميون بصورة غير دقيقة بتقويم تجارب الاندماج الإقليمي.

إن العمل المشترك يعاني من كل الصعوبات التي ترتبط بالعمل المشترك، لأنه عمل مبني على التفاوض بالدرجة الأولى بين مجموعة من الدول ذات السيادة، وفي الحقيقة عندما طُرح الموضوع لم أشأ أن نتحدث فيه، وكذلك موضوع أن هناك أجندة خفية، وأقول بكل ثقة إنه لا توجد أجندة خفية، ولكن هذا الوضع هو الوضع الطبيعي في أي عمل مشترك وفي أي تجربة اندماج إقليمي، حيث لا تتطابق - بالضرورة - أهداف وطبيعة وشكل الأهداف المشتركة مع أهداف وطبيعة وأسلوب أداء الدولة ذات السيادة، وبالتالي فإن حصيلة العمل المشترك في مجلس التعاون هي حصيلة ست إرادات منفصلة ومستقلة، ولكل إرادة مهمتها وتواجه مشكلاتها الخاصة، وتنطلق من قدراتها التي تكون حاضرة عندما يتم الحديث عن هدف مشترك أو السعي إلى تحقيق عمل مشترك يكون أيضاً مطروحاً للتفاوض بين هذه الإرادات الست، وبالتالي فمن الطبيعي جداً والحالة هذه، أن يكون لكل دولة أولوياتها واهتماماتها التي قد تختلف، وأسلوبها في الأداء والعمل الذي قد يختلف أيضاً.

إن العمل الخليجي المشترك هو حصيلة ما تتفق عليه دول الخليج الست، ومن هنا يجب التمييز - عندما نُقوم تجربة أي اندماج إقليمي - فيما لو كانت دولة أو جهاز دولة واحدة هو الذي يحققها، وبين أن تكون هذه التجربة هي تجربة نتاج تفاوض جماعي. وقد يكون التفاوض - في كثير من الأحيان - صعباً بين إرادات سياسية مستقلة. ومن هذا المنطلق فسوف أتحدث عن ثلاثة تحديات أساسية، وهذا لا يعني عدم وجود تحديات أخرى. وقد غطى الأستاذ عبدالله بشارة كثيراً من هذه التحديات التي لا أختلف معه حولها، ولكنني سأتناول ثلاثة أنواع من التحديات من زاوية قد تكون مختلفة:

أولاً: التحديات الاقتصادية

باعتقادي أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمؤسسة عمل مشترك، وكل دولة بصورة منفردة، تواجه تحديات اقتصادية سأختصرها في مجالين:

المجال الأول: تحدي الاندماج الإقليمي (Challenges of Regional Integration)

إن أبرز التحديات التي ستواجه مجلس التعاون في المدى القصير القادم هو تحدي التحول من منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) إلى مرحلة الاتحاد الجمركي (Customs Union)، وما يرتبط به وينتج عنه من تحديات الانتقال فنياً واقتصادياً، ذلك أن هذه العملية تتطلب الكثير من الإجراءات الفنية والإجراءات الاقتصادية، ويواجهها تحد سياسي في مجال الوصول إلى سياسة تجارية واحدة وفي مجال إنشاء اتحاد جمركي، وهذا يعني التنازل عن السيادة فيما يخص الجمارك من أجل الوصول إلى سلطة جمركية واحدة، وهذه هي أبرز التحديات التي تواجه مجلس التعاون في المدى المنظور فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتحديات الاقتصادية، ولا أريد الخوض في التفاصيل الفنية والاقتصادية التي ستبرز أمام التحول إلى اتحاد جمركي.

هناك جملة كبيرة من العمل الاقتصادي المشترك الذي يسير - حسب اعتقادي - بصورة جيدة، سواء فيما يتعلق بإيجاد نظم مشتركة، تبدأ بصورة إرشادية ثم تتحول شيئاً فشيئاً إلى نظم إلزامية، وفي هذا المجال هناك كم واسع من النظم الإرشادية التي تحول جزء كبير منها بالفعل إلى نظم إلزامية.

المجال الثاني: تحدي الاندماج الدولي أو الاندماج العالمي

(Challenges of Global Integration)

فيما يتعلق بهذا الجانب فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنقسم إلى مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في أن أربع دول منها هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. أما المجموعة الثانية المتمثلة في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، فمازالتا تتفاوضان مع منظمة التجارة العالمية للانضمام إليها.

وسوف تدخل منظمة التجارة العالمية ابتداءً من عام 2000 في جولة جديدة من التفاوض الدولي حول عدد من الإجراءات والنظم الاقتصادية وتحرير الاستثمار والتجارة والخدمات وغيرها. ويفرض جانب الاندماج العالمي تحدياً كبيراً على دول المجلس ككل، سواء عليها كمجموعة أو كل دولة على انفراد، في التكيف مع متطلبات الاندماج العالمي. وكذلك تواجه دول مجلس التعاون مجتمعة وفرادى تحديات التعاون والمفاوضات مع التكتلات الاقتصادية الدولية، مثل الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة واليابان، ومجموعة الآسيان، بالإضافة إلى مجموعة أخرى ماتزال الاتصالات معها جارية كالآفتا، وبالتالي هناك تحد أيضاً في كيفية مواجهة دول مجلس التعاون لمتطلبات التفاوض التجاري والاقتصادي مع هذه التكتلات الإقليمية الأخرى، وكيفية التعامل والتفاوض ككتلة مع هذه التكتلات.

ثانياً: التحديات و المخاطر الأمنية والاستراتيجية

فيما يتعلق بالمخاطر - وقد سميتها في البداية التهديدات، وقمت بتعريفها - فإن التهديد الأمني والاستراتيجي بالمفهوم الذي تحدثت عنه،

يأتي في المقام الأول من إيران والعراق. بالإضافة إلى أن هناك تهديداً داخلياً بالمفهوم ذاته يكمن في مشكلات وقضايا الحدود فيما بين دول مجلس التعاون. أما ما يتعلق بالتحديات التي تبرز أمام دول مجلس التعاون كعمل مشترك وليس أمام كل دولة على انفراد في مجال الأمن والقضايا الاستراتيجية، فأعتقد أن التحدي الأول هو تحدي الوصول إلى مفهوم واضح لأمن الخليج، وأنا أزعم بأننا لم نصل بعد في مجلس التعاون إلى مفهوم وفلسفة مشتركة وواضحة لأمن الخليج، وقد طُرح الكثير من الأفكار حول هذا الموضوع، إذ عقد بعد تحرير دولة الكويت مباشرة أول اجتماع لدول إعلان دمشق في آذار/ مارس 1991 في دمشق. بالإضافة إلى أن كل دول الحلفاء قد جاؤوا بتصورات لمستقبل الأمن في المنطقة، وكان هناك مؤتمرات وقدمت أوراق في هذا الجانب، ودار حديث طويل في دول مجلس التعاون حول هذا الجانب، ومع ذلك فأعتقد حتى الآن أن هذا هو التحدي الأساسي أمام مجلس التعاون.

وبسبب طبيعة هذا المفهوم ومكوناته والرؤى المختلفة فيه سواء الفردية أو الجماعية، الداخلية أو الخارجية، وبسبب إمكانيات قيامه مع أو بدون إيران والعراق وربما اليمن، باعتبارهم جزءاً من أمن المنطقة، ولهم تأثير في أمن المنطقة واستقرارها، بالإضافة إلى حاجة هذا الموضوع إلى رغبة وقدرة على التنفيذ. ولكن قبل الحديث مع دول الجوار ودول العالم الأخرى، عن أهمية أمن الخليج ومفهومه وفلسفته، لابد من أن يكون لدول الخليج الست ذاتها مفهوم لمستقبل الأمن في الخليج ليكون نقطة أساسية تعبر عن نظرة هذه الدول وفلسفتها في هذا الموضوع الحيوي والخطير.

أما التحدي الثاني في هذا الجانب فهو الوصول بين الدول الست إلى استراتيجية محددة وواضحة للأمن الجماعي فيما بينها. والحقيقة أن هناك

عملاً ضخماً وإنجازات ضخمة في مجال التعاون العسكري ومجالات التعاون الأخرى في هذا الشأن، ولكن التحدي مازال قائماً أمام الدول الست في كيفية الوصول إلى استراتيجية محددة للأمن والدفاع الجماعي، وعندما تصل إلى هذه الاستراتيجية، فلابد من أن يكون لديها برنامج عمل لتطبيق هذه الاستراتيجية. ومن المخاطر التي مازالت قائمة والتي تحدث فيها الأستاذ عبدالله بشارة، أن مجلس التعاون ودول المجلس لم تستطع حتى الآن الارتقاء إلى ما يسمى أسلوب عمل العقل الجماعي (Collective Mind) فيما يخص العمل المشترك، ولم تصل في هذا الشأن إلى التعامل مع تحد خطير في الوقت نفسه؛ وهو كيف تربط ضمن استراتيجية موحدة بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، إذ يوجد هناك خلل واضح في الربط بين ما هو استراتيجي وبين ما هو تكتيكي، ونحن نشعر بهذا الخلل في أكثر من مجال، ولكن خطورته تبرز عندما يكون في المجال الأمني والسياسي، وكذلك فإن هناك جهداً كبيراً يضيع عندما يتم التعامل مع القوة الإقليمية أو الدولية أو القضايا السياسية والتطورات التي تجري، بسبب عدم تحديد ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، وكيف يتم الربط بين الاثنين.

ثالثاً: تحدي الكفاءة والمهنية التي تواجه مجلس التعاون كمؤسسة

النوع الثالث من التحديات التي تواجه مؤسسة مجلس التعاون والأمانة العامة كمؤسسة يتجلى في كيف تصبح هذه الأمانة وجهاز مجلس التعاون على مستوى من الكفاءة والمهنية بحيث تستطيع أن تطرح وتنفذ بشكل موضوعي ومهني قرارات القمة وأهداف مجلس التعاون والبرامج المشتركة، إذ يوجد هناك كم كبير من البرامج والأفكار المشتركة التي بحاجة إلى أن تحول إلى برامج وإلى قرارات، لكننا نشعر أن هناك قصوراً فنياً في

الأمانة العامة ومن جهازها في ملاحظة هذه الأمور، ولذلك أشعر أن التحدي القوي أمام مؤسسة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يكمن في أن تتحول إلى أسلوب وطريقة عمل الجامعة العربية، وذلك بحيث يتم الاعتماد على الأمانة العامة لدول المجلس كأداة عمل، ولا أقول أداة تنفيذ، إذ إن الأمانة العامة ليست أداة تنفيذ للعمل المشترك وإنما هي أداة عمل، تقوم بتجميع العمل المشترك وصياغته ووضعه في شكل يكون قابلاً للتنفيذ في الدول.

أما التحدي الآخر، وهو تحدي خلق أجهزة تكون قادرة ومؤهلة من حيث العناصر والإمكانيات بتنفيذ برامج العمل المشترك، ومن الممكن الحديث في هذا الموضوع لأن هناك الكثير من التجارب الخاصة بالاندماج الإقليمي التي توجد لديها مؤسسات مستقلة لتنفيذ برامج الاندماج الإقليمي وتنفيذ أهدافه، ونحن في مجلس التعاون ينقصنا هذا الجانب، وإن تحدث كثير من الإخوان في بعض الجوانب العسكرية والاقتصادية من حيث الاتصالات المؤمنة، وحزام الأمن ومشروعات أخرى مشتركة، وهناك الكثير من النظم والمشروعات والأفكار المشتركة على المستوى الاقتصادي، ولكن المشكلة أننا لم نصل بعد إلى وجود برامج وهيئات مستقلة لتمويل وتنفيذ العمل المشترك أو ما يسمى ببرامج توازن الأعباء والتكاليف والفائدة من كل مشروع مشترك. ولا يعني هذا أنه ليس هناك مشروعات مشتركة، بل توجد مشروعات مشتركة، وتكلم أحد الإخوة عن طريقة الربط المشترك الاستراتيجي، وليس صحيحاً ما ذكر عن عدم اكتمال أو تنفيذ هذا المشروع، بل هو مشروع مكتمل وناجز إلا من بعض الأجزاء الصغيرة وهي ليست كثيرة. لكن المشكلة التي تكمن دائماً في كل البرامج المشتركة هي أن الاتفاق فيها يتم بعد جهد مضن وتفاوض طويل،

وهذا شيء طبيعي، لأن الوصول إلى برنامج مشترك أو خطة مشتركة تحتاج إلى تحديد العديد من القضايا الخاصة بها، كالعبء المالي لكل دولة، والحجم الذي يقع في أراضيها من هذا المشروع، وهناك دول قادرة على القيام بهذا المشروع وتنفيذه، في حين أن هناك دولاً أخرى لا تستطيع.

إن التحدي الأخير المرتبط بهذا الموضوع أنه لا توجد مؤسسات مالية تقوم بتنفيذ البرامج بشكل متوازن، وبالتالي تحصل على فوائد هذا التنفيذ، كما لا يوجد جهاز مستقل مشترك يقوم بالصرف على المشروعات المشتركة، وهو ما يسمى بالتمويل المشترك لبرامج الاندماج والذي باستطاعته تجاوز عقبات العمل المشترك ومشكلاته.

التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. عبدالخالق عبدالله

سوف أركز في هذه المشاركة القصيرة على نقطة أعتقد أنها جوهرية، وربما تتفرع منها نقاط في تحديد طبيعة الأولويات وفي تحديد طبيعة التحديات وفي تحديد طبيعة الفرص وأيضاً المخاطر التي تواجه المجلس.

أما النقطة التي أشير إليها وأحب أن أتوقف عندها قليلاً، وأتمنى أن نقف كلنا عندها فهي نقطة هوية المجلس، إنني أعتقد أن السؤال حول ماهية مجلس التعاون كان غامضاً عند تأسيس المجلس ومازال كذلك، وأعتقد أنه من المهم جداً أن نبدأ الآن - وربما أكثر من أي وقت آخر - بتحديد ماهية وحقيقة المجلس وطبيعته، ولماذا ظل هذا الغموض سائداً حتى هذه اللحظة؟

ولكي نحدد السؤال الآن حول هوية المجلس وطبيعته فمن المهم أن نقوم بقراءة سريعة لمسيرة المجلس بدءاً من ظروف قيام المجلس عام 1981 وحتى الظروف التي مر بها المجلس خلال عام 1998، من المهم جداً أن نقوم بهذه القراءة لأنه من الواضح تماماً أن ظروف عام 1981 الإقليمية والدولية وظروف عام 1998 مختلفة اختلافاً جوهرياً، وبالتالي فإن تحديات عام 1981 وأولوياته كانت مختلفة عما عليه الآن أولويات وتحديات ومخاطر عام 1998. وفي اعتقادي أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1998 بقيادته ومؤسساته وبعقليته السائدة وبأهدافه مازال أسيراً لمعطيات

وقراءة الثمانينيات أكثر مما هو مواكب في عقليته وفي بنيته وفي خططه وفي أهدافه لمعطيات وفرص ومخاطر وتحديات عام 1998، فمازلنا نعمل بعقلية الثمانينيات ونحن الآن في نهاية التسعينيات، وكثير من الأمور قد تغيرت ومنها أن إيران عام 1999 بكل تأكيد غير إيران عام 1981 أو إيران 1979 عندما قامت الثورة، وأن إيران الثورة مختلفة عن إيران الدولة، فإيران خميني شيء آخر غير إيران خاتمي، ومن المهم أن ندرك الاختلاف ونستوعبه لكي نعرف كيف نتعامل مع هذه الظروف.

أما فيما يتعلق بالعراق، فإن العراق ما قبل غزو دولة الكويت شيء والعراق ما بعد غزو دولة الكويت شيء آخر تماماً في قدراته وطموحاته وبنيته، إذ إن العراق حالياً مفكك ومحاصر، أما العراق قبل الغزو فقد كان عراقاً آخر، حيث كان قوة ضخمة. ومن غير الممكن أن نماثل بين الظروف الدولية الراهنة والظروف الدولية التي كانت سائدة عند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، ففي عام 1981 كان الاتحاد السوفيتي قوة دولية عظمى تقع على مسافة 1000 ميل من الخليج العربي، وهي قوة خطرة لها طموحاتها وأيديولوجيتها.

أما اليوم فإن العالم مختلف كل الاختلاف عن عالم الثمانينيات، وعليه فإذا أخذنا هذه المعطيات فإن هناك متطلبات وهناك أولويات وهناك أهداف جديدة، وهناك عقلية مختلفة ينبغي أن تتعامل مع المستقبل، وهذا يعني - في نظري - بكل بساطة أن التحدي الجوهري الآن يكمن في الانتقال من "الخارج" إلى "الداخل"، كيف ننتقل من الهوس الذي كان قائماً بالخارج إلى حقيقة مواجهة ما يحدث في الداخل؟ إن الخطر الخارجي و التهديد الخارجي والتحديات التي شغلت مجلس التعاون خلال الثمانية عشر عاماً الماضية لم تعد هي نفسها التهديدات والمخاطر الضخمة التي

ينبغي أن تشغل قادة ودول مجلس التعاون الآن، بمعنى أن الحساسية لم تعد كما كانت في السابق، فالإحساس الآن تجاه بعض القضايا أصبح اعتيادياً، نحن نتعامل مع إيران ولكن إيران الدولة العادية وليس إيران الثورة، والتعامل مع العراق الآن يختلف عما كان عليه الحال قبل الغزو.

إذاً النقطة الأولى والجديرة بالتفكير - في تصوري - هي نقطة كيف ننتقل من الخارج إلى الداخل، وكيف ننتقل من الاهتمام بالقضايا الخارجية إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية الملحة التي ذكرها سعادة الأستاذ عبدالله بشارة، وفي مقدمتها قضايا وأزمات مالية جديدة، وقضايا وأزمات اجتماعية متفاقمة، إلى جانب قضايا وأزمات تعليمية حادة، وبالتالي فإن هذا يعني أن نستعيض عن عقليتين بأخريين: عقلية الخارج بالداخل وعقلية الحرب بالسلم. وهذا يعني أموراً جوهرية جديدة، يترتب عليها تساؤلات ضخمة فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الأهداف غير المعلنة التي ذكرها سعادة الأستاذ سيف المسكري في مشاركته، والتي مازلت أعتقد أنها قائمة.

لقد كانت هناك أهداف غير معلنة في مرحلة ما بعد الأهداف المعلنة أشغلتنا كثيراً، والآن هناك مرحلة ما بعد الأهداف غير المعلنة، وفي اعتقادي أن الانتقال إلى الداخل أمر من شأنه أن يضعف المجلس أكثر مما يقويه، ولذلك اسمحوا لي أن أقول إن المجلس خلال الثمانية عشر عاماً القادمة لن يكون أقوى مما كان عليه، وهذا يعود أساساً إلى أن الدول المستقلة كل الاستقلال بإرادات وطنية عليها أن تتعامل مع قضاياها الداخلية، وهو شيء مختلف عن موضوع اتفاق عدد من الدول في لحظة من اللحظات على اهتمامات خارجية مشتركة، فالمملكة العربية السعودية الآن لديها قضاياها المالية المتضخمة، وهي منشغلة أشد الانشغال بهذه القضايا وما ينشأ عنها من أوضاع، ومنشغلة بعجز الميزانية وتحدياتها

الداخلية. كذلك فإن دولة الكويت اليوم لديها مشكلات التعامل مع الديمقراطية والمعارضة وترتيب البيت الكويتي الداخلي، ولديهم مشكلاتهم الخارجية وأبرزها العلاقات مع العراق بحكم القرب الجغرافي. وقطر الآن مقبلة على جملة من الإصلاحات الديمقراطية والاستعداد لمرحلة الانفتاح السياسي، وكذلك سلطنة عُمان لديها مشكلاتها. ونحن في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً عندنا قضايانا الداخلية؛ بمعنى آخر أن الذي سيحدث خلال الخمس وربما العشر سنوات القادمة أن دول المجلس ستكون غارقة في مشكلاتها وقضاياها الداخلية المتفاقمة أكثر من اهتماماتها بقضايا خارجية فيما عدا الكويت، ربما بسبب أن هناك استثناءً للحالة الكويتية التي ينبغي ألا تنسحب على الحالة الخليجية ككل. هذه نقطة التحول التاريخية حيث يقف المجلس الآن أمام منعطف تاريخي جديد سيحدد لنا هوية المجلس وطبيعة التحديات القادمة.

إذا كانت الدول ستنشغل بقضاياها الداخلية، و بالتالي نحن نتوقع أن يشهد المجلس فترة انحسار وفترة ضعف أكثر مما سيشهد - رغم كل تمنياتنا وطموحاتنا - مرحلة تطور وانتعاش، فإنه لكي نواجه هذا الأمر فإنني أعتقد أن أمام دول مجلس التعاون أمرين لمجابهة هذا التحدي، وما يطرأ من تحديات فرعية مطروحة في سبيل أن نجعل من المجلس مجلساً متطوراً وليس منحصراً ونجعله بالفعل بهوية جديدة:

أولاً: التناقض بين متطلبات الاندماج والتعاون وضرورات السيادة الوطنية

الأمر الأول يكمن أساساً في حسم قضية لم تحسم حتى هذه اللحظة، وهي التناقض بين متطلبات الاندماج والتعاون وضرورات السيادة الوطنية، فقد ظل مجلس التعاون إلى الآن - ومازال وربما سيظل - مهتماً كثيراً بحل هذا التناقض، إذ إن للتعاون متطلبات، ذلك أن أي تجربة

تعاونية أو اندماجية أو وحدوية يجب أن تكون مخلصة وصادقة مع نفسها، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقدمها خطوة إلى الأمام، وهذا التنازل يجب أن يكون عن بعض مظاهر السيادة الوطنية وليس عن جميعها، إذ بدون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاندماج الاقتصادي أو السياسي مستقبلاً. ومن الواضح - في نظري - أن دول مجلس التعاون الآن ليس لديها هذا الاستعداد على الأقل كما كان عام 1981، والسبب في ذلك أنه ليس لديها الاستعداد على الإطلاق بل ربما العكس إذ قد تسعى إلى الاستقلال والعمل الفردي، وفي ظل اختفاء التهديد الخارجي والمخاطر الخارجية الآن، فإنني أرى أن دول مجلس التعاون أكثر حرصاً على السيادة الوطنية في عام 1998 مما كان سابقاً، وربما خلال الخمس سنوات القادمة سيزداد التمسك بكل مظاهر السيادة الداخلية والخارجية، فليس هناك - كما أرى - أي أمل بأن يشهد المستقبل حرص دول المجلس على التنازل عن بعض سيادتها من أجل عمل مشترك، بل إن المستقبل سيظهر حرص هذه الدول على المزيد من الاستقلال والتمسك بالقرار الوطني. ولهذا فإنني شخصياً لا أتوقع حدوث أي تقدم ملموس في مسيرة التعاون على مدى المستقبل المنظور، مما يعني التراجع في مسيرة التعاون، الأمر الذي سيؤثر في الانسجام الداخلي في المجلس، ولذلك لابد من حسم التناقض الحاد الموجود أصلاً بين ضروريات التعاون ومتطلبات السيادة. وبدون أن يحدث التقدم على هذا المسار فمن غير المتوقع أن يتعمق التعاون بين دول المجلس.

ثانياً: تطوير وتعميق بنية التعاون المشترك

إن هناك حاجة ملحة وماسة إذا أردنا للتعاون أن يتعمق ويتطور في أن يتم تعميق بنية التعاون، وليس فقط مؤسسات التعاون بحيث تشمل بنية

التعاون قطاعات أوسع مثل القطاعات الشعبية بحيث تكون هذه القطاعات أوسع من القطاعات التي تدير وتهيمن على إرادة المجلس وأولوياته. فهناك الآن النخبة السياسية الحاكمة والنخبة البيروقراطية وهي تحديداً التي تحدد أولويات المجلس وخياراته وخطواته تقدماً أو تراجعاً، ولكن هناك فئات وشرائح مهمة فكرية وتعليمية وصحفية وشعبية وشبابية ونسائية وإلى آخر قائمة الفئات لا تشارك، ولم يسمح لها لكي تشارك في تحديد معالم الطريق. وبدون أن يحدث هذا التعميق لبنية التعاون فمن غير المتوقع أن يزدهر مجلس التعاون ويتطور، إن المجلس بشكله الراهن يشكل إطاراً للتداول والتشاور بين الزعماء والحكام، حيث يلتقون مرة في السنة ويتداولون جدول أعمال مكوناً من 22 بنداً ولهم دون غيرهم الحق المطلق في تحديد حجم وعمق التعاون وشكله. وبمعنى آخر إن رغبة الحكام هي التي أسست المجلس في المقام الأول، وهذه الرغبة هي أيضاً القادرة على إنهاء التعاون في أي لحظة من اللحظات رغم أن هذا مستبعد في نظري على الإطلاق، لأنه ليست هناك مصلحة لأحد في ذلك.

وعندما نفكر في هذه النقطة تحديداً نرى أن تجربة مجلس التعاون قد لا تختلف جذرياً عن التجارب التعاونية والاندماجية العربية الأخرى، لأن تجربة مجلس التعاون وبعد مرور ثمانية عشر عاماً لا تتمتع حتى هذه اللحظة بالشرعية المجتمعية ولا تتمتع بالاحتضان الشعبي، ذلك أن غياب الاحتضان الشعبي ومن ثم غياب القاعدة المؤسسية هما أهم مصدرين من مصادر ضعف مجلس التعاون، وبالتالي فإذا حدثت خلافات بسيطة مثلما حدث بين دولة قطر ودولة البحرين، فإن ذلك يجعلنا نضع أيدينا على قلوبنا خوفاً على مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكذلك فإن انسحاب دولة قطر من قمة مسقط عام 1995 قد أثار التساؤلات

والشكوك حول جدوى مجلس التعاون، كما أن تسجيل عدم حضور دولة البحرين هو أحد المظاهر البسيطة من هذا النوع التي تجعل الفرد منا في حالة شك دائمة ومستمرة في أن هذه التجربة من الممكن أن تنهار في أي لحظة مثلما انهارت التجارب العربية الأخرى.

ومن المؤسف أنه لا توجد معطيات تشير إلى أن المجلس بصدد بناء مثل هذه القاعدة الشعبية رغم إنشاء الهيئة الاستشارية برئاسة سعادة الأستاذ عبدالله بشارة وعضوية مجموعة من خيرة النخب الشابة، إلا أن المجلس حتى هذه اللحظة لم يسعَ إلى طور بناء قاعدة مؤسسية حقيقية تستطيع أن تضمن تجاوز الخلافات التي سوف تنشأ في المستقبل.

وفي اعتقادي، إذا لم يقم المجلس بمواجهة هذا الأمر بصورة جدية، وإذا أريد لمسيرة التعاون أن تتعزز وأن تتطور، فلابد من أن تتوافر ثلاثة متطلبات جوهرية وهي:

1. تجاوز العقلية التي بدأت بها مسيرة التعاون في منطقة الخليج العربي، ومن الضروري أن نقوم بتشخيص دقيق لمعطيات نهاية التسعينيات.
2. لابد من أن يكون هناك حسم للتناقض الحاد بين متطلبات التعاون ومتطلبات السيادة الوطنية.
3. من الضروري أن يكون هناك توجه صادق نحو تقوية بنية التعاون ومؤسساته.

التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. فاطمة سعيد الشامسي

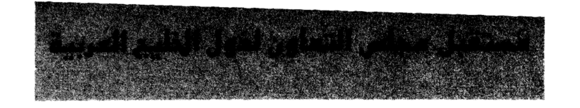
تهدف هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن السؤال التالي :

- ما هي التحديات التي يواجهها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مطلع الألفية الثالثة؟ وهل يستطيع المجلس تكريس "الأقلمة" باعتبارها بداية الاستجابة للتحديات التي تفرضها العولمة؟
- هل يستطيع المجلس أن يتحول أولاً إلى كتلة اقتصادية متماسكة تجمع بين شعوبه، من دون حساسيات رسمية وحكومية، ويستطيع ثانياً تطبيع علاقاته مع دول الجوار: العراق واليمن وإيران، مما يجعل المنطقة إقليماً اقتصادياً متعاوناً في مواجهة العولمة؟

واجه مجلس التعاون منذ قيامه - ومازال - نوعين من التحديات، يمكن الفصل بينهما نظرياً، أما في الواقع فإن هذه التحديات متصلة ومتشابكة: النوع الأول تحديات أمنية، والنوع الثاني تحديات اقتصادية.

أما على صعيد التحديات الأمنية فقد كانت مصادرها - ومازالت - تتمثل فيما يلي :

تحديات داخلية: ترسيم الحدود بين بعض دول المجلس (قطر والبحرين).



تحديات خارجية: احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، والحرب العراقية ـ الإيرانية، وغزو واحتلال دولة الكويت، وخلافات الحدود بين بعض دول المجلس والجوار (اليمن والمملكة العربية السعودية).

تحديات أمنية: استطاع المجلس، وبتكاليف مالية باهظة، أن يواجه هذه التحديات، وأن ينجح في استيعاب وحصر أضرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما استطاع - عبر منظومة التحالف الدولي الذي مارس دوراً رئيسياً في تشكيلها - تحرير دولة الكويت واستعادة شعبها وحكومتها للسيادة الوطنية فوق أرضها المحررة.

أما الخلافات الحدودية بين دول المجلس فمازالت تحدياً كامناً يهدد مسيرة التعاون، وينعكس في بعض الحالات على تنفيذ القرارات التي يتخذها الأعضاء، وأحياناً يمنع اتخاذ مثل تلك القرارات.

أما على صعيد التحديات الأمنية الخارجية، فإن احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث (أبوموسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، والخلافات حول ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، والتهديدات التي يشكلها النظام العراقي، كما تراها دولة الكويت - ومع التأكيد على ضرورة التمييز في الأهمية بين هذه التحديات - فإنها مازالت حتى الآن تعوق قيام كتلة إقليمية متماسكة تمكن مجلس التعاون من تطبيع علاقاته مع دول الجوار؛ أي العراق واليمن وإيران.

التحديات الاقتصادية

استنزفت التحديات الاقتصادية الكثير من طاقات المجلس وجهوده، وهو يحاول مواجهتها، رغم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي

شملت العديد من القضايا؛ إلا أن الإنجاز في الواقع لم يكن في حدود التوقعات، فقد تم إقرار أكثر من 61 وثيقة تتعلق بالتعاون الاقتصادي من بينها 25 وثيقة إلزامية والباقي استرشادي.

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على هذه التحديات من أجل إلقاء الضوء على أبرزها أمكننا تصنيفها في ثلاثة:

التحدي الأول: عدم الالتزام ببنود الاتفاقية الاقتصادية

يتمثل التحدي الأول في عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية التي تجمع دول المجلس والتي مضى على توقيعها أكثر من ثمانية عشر عاماً. وفيما نستعرض الأطر والصيغ التي وضعتها الاتفاقية الاقتصادية تمكن الإشارة إلى الآتي:

أولاً: لم ينجح المجلس في خلق منطقة تجارة حرة والتي تتضمن إزالة المعوقات أمام انتقال السلع ذات المنشأ الوطني فيما بين الدول الأعضاء. إذ لم تتجاوز التجارة البينية نسبة 5.8٪ من حجم التجارة الخارجية لدول المجلس عام 1995 مقارنة بـ 8.8٪ عام 1988، وتشكل هذه النسبة حوالي 6.3٪ و6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعامين المذكورين على التوالي.

ويشير هذا إلى أن هذه النسب متواضعة مقارنة بنسب التجارة البينية في التكتلات الاقتصادية الأخرى. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً من التجارة البينية فيما بين دول المجلس يتمثل في إعادة تصدير سلع أجنبية.

وفيما يتعلق بحرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني، فقد تمت إزالة الرسوم على المنتجات الزراعية والحيوانية فقط منذ عام 1983،

وهي في الغالب لا تمثل نسبة كبيرة. ومازالت هناك خلافات حدودية على عبور السلع الأخرى؛ بمعنى عرقلة الكثير من السلع في مراكز العبور ومنعها من الدخول حماية للمنتجات الوطنية، لأن هناك خلافات حول شهادات المنشأ الوطني والقيمة المضافة المتحققة محلياً.

يقودنا هذا إلى الاستنتاج بأن منطقة التجارة الحرة قد لا تصلح إطاراً للتعاون الاقتصادي فيما بين دول المجلس، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة التجارة البينية، وتماثل الهياكل الاقتصادية لدول المجلس مما يجعل اقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية. وقد جعل اعتماد اقتصادات هذه الدول وانفتاحها على العالم الخارجي ارتباطها بالاقتصادات العالمية أكبر، ففي عام 1996 بلغ إجمالي واردات المجلس من الدول العربية والإسلامية ما نسبته 16٪، والدول الصناعية 61.8٪، وما نسبته 13.4٪ من الدول النامية، و8.8٪ من بقية دول العالم. أما بالنسبة إلى الصادرات فإن نصيب الدول العربية والإسلامية كان 11.3٪، والدول الصناعية 44٪، والدول النامية 26.9٪، وباقي دول العالم 17.8٪.

كما أن النقل والمواصلات قد يشكلان عائقاً في تحرير التجارة فيما بين دول المجلس. ورغم أن هذه الدول اهتمت بتطوير مشروعات الطرق والمواصلات كي تسهل الانتقال فيما بينها إلى حد ما، فإن الإجراءات المعقدة في المراكز الحدودية وطول فترة الانتظار، والإجراءات التي تخضع لها سيارات شحن السلع تمثل عائقاً لحرية انتقال السلع فيما بين دول المجلس.

ثانياً: الصيغة الثانية التي اقترحتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة هي الاتحاد الجمركي، والذي يلزم الأعضاء بتبني تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. ورغم موافقة دول المجلس على تبني تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي تتراوح بين 4٪ و20٪، فإن الالتزام بهذه الحدود لم يتم، ومازالت بعض الدول تقل تعرفتها الجمركية عن 4٪ وبعضها تزيد على 20٪.

لم تسعَ دول المجلس إلى خلق قوة تفاوضية مع العالم الخارجي، ورغم أن التكتل الاقتصادي يعطي قوة تفاوضية كبيرة؛ فإن ذلك لم يتحقق بالنسبة إلى دول المجلس، فمفاوضتها مع الاتحاد الأوربي حول ضريبة البتروكيماويات الـ 13.5٪ منذ عام 1984 لم تنجح وظهرت الآن ضريبة الألمنيوم، رغم أن الدول الخليجية مجتمعة يمكنها استخدام قوتها الشرائية فيما يتعلق بوارداتها من الدول الأوربية كوسيلة لتحقيق تجاوب أفضل في التفاوض، ففي عام 1997 كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة السادسة والعشرين بين الدول المستوردة عالمياً حيث يشكل استيرادها 0.7٪ من الاستيراد العالمي، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة السابعة والعشرين بنسبة 0.6٪. وبالنسبة إلى الدول المصدرة عالمياً فإن المملكة العربية السعودية تحتل المركز السادس عشر عالمياً بنسبة 1.3٪ من إجمالي الصادرات وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية والعشرين عالمياً.

يضاف إلى ذلك أن دول المجلس تفاوضت بصورة منفصلة مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، مما ترتب على ذلك قبول دولة

البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة كأعضاء، بينما لم تنضم بعد كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، ومازالتا عضوين مراقبين.

ثالثاً: أما فيما يتعلق بالسوق المشتركة والتي تتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج كافة، وتشجيع التخصص، وتوحيد النظم الضريبية والقانونية والإدارية في الميادين المختلفة: مثل المصارف والتأمين والمواصلات والمقاييس، فمازالت العراقيل التي توضع أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج كافة موجودة، وهي ناتجة عن اختلاف أنظمة وقوانين كل دولة فيما يتعلق بقوانين العمل، وبالسياسات الضريبية، وملكية رأس المال وسياسات الدعم والحوافز المتبعة.

رابعاً: أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية بهدف الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي، فإن ما تحقق منها لا يتعدى مؤشرات لمحاور العمل الاقتصادي المشترك، وقد يبدو أن تنسيق مثل هذه السياسات أمر هين نتيجة تشابه الأنظمة الاقتصادية وتماثل مستويات النمو للدول الأعضاء إلى حد ما، وتشابه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولكن في واقع الحال لم يتحقق في هذا المجال شيء يذكر، إذ مازال موضوع تنسيق السياسات النقدية من خلال المثبت المشترك لعملات دول المجلس تحت الدراسة، كما أن الموضوعات الخاصة بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط التأمين وتداول أسهم جميع الشركات وممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن مازالت في مرحلة الدراسة تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ. أما فيما يتعلق بتوحيد السياسات الصناعية بهدف بناء قاعدة إنتاجية عملاقة تكون قادرة

على بناء قاعدة فنية وإدارية محلية وقادرة على استيعاب وتطوير التقنية واختراق الأسواق العالمية، فلم يتحقق منها إلا الجزء اليسير. ولم تتم فكرة المشروعات المشتركة بهدف التنسيق ومنع الازدواجية إلا في حدود ضيقة، فشركة الخليج للاستثمار التي أنشئت عام 1983 برأس مال قدره 2100 مليون دولار بهدف تمويل المشروعات المشتركة خصوصاً المشروعات الصناعية، كان أغلب مشروعاتها عقارية وتجارية.

إن أهم ما يميز الصناعة الخليجية هو ضعف ارتباطاتها الإنتاجية وافتقارها إلى التكامل الرأسي والأفقي، فمثلاً يوجد في المنطقة حوالي 700 ألف طن من الألمنيوم الأولي يتم تصدير معظمه إلى الأسواق الخارجية، في حين تستورد المنطقة نسبة كبيرة من منتجات الألمنيوم الوسيطة والنهائية. وتتجه دول المنطقة إلى زيادة إنتاجها من الألمنيوم (مصهرا ألمنيوم موجودان حالياً و3 في دور الإنشاء)، على الرغم من أن الطلب العالمي على الألمنيوم الأولي بدأ ينخفض في السنوات الأخيرة، فكل دولة تسعى إلى بناء مصانعها بمعزل عن غيرها، ولا يوجد هناك اهتمام بصناعة الألمنيوم الوسيط والنهائي رغم تزايد الطلب عليهما، ورغم أهميتهما في خلق صرح إنتاجي تكاملي. كما أن المنطقة تمتلك موارد نفطية كبيرة تسمح بتطوير احتياجات صناعة الألمنيوم من الفحم النفطي التي يجري استيراده من الخارج.

التحدي الثاني: خلل التركيبة السكانية

لعل أبرز التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمثل في خلل التركيبة السكانية. ولعل الإحصاءات المتفائلة تشير

إلى أن سكان دول المجلس مجتمعة نحو 25 مليون فرد منهم مواطنون بنسبة 55٪ والنسبة الباقية عمالة وافدة أغلبها عربية. وتصل نسبة العمالة الوافدة إلى 90٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي العمالة، و83٪ في دولة قطر، و82٪ في دولة الكويت، و59٪ في المملكة العربية السعودية، و60٪ في دولة البحرين وسلطنة عُمان. وقد ارتفع معدل نمو العمالة الوطنية من 1.5٪ خلال الفترة 1975 ـ 1980 إلى 4٪ خلال الفترة 1985 ـ 1995.

إن الهياكل الاقتصادية في دول المجلس تتميز بقدرة إنتاجية أكبر في مجال إنتاج الخدمات وأقل في مجال الإنتاج السلعي، وحيث إن الإنتاج الخدمي يتميز بكثافة استخدام العمالة بالنسبة إلى رأس المال، فقد زاد الطلب على قوة العمل الوافدة بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، ومع أن هناك بعض الإيجابيات الاقتصادية الناتجة عن سهولة الحصول على العمالة الرخيصة، فإن تكاليف هذه العمالة يجب ألا يستهان بها، إذ إن احتساب تكلفة هذه العمالة بأقل من سعرها الحقيقي جعل استيرادها أكثر إغراءً مما ضاعف من مشكلة خلل التركيبة السكانية. فالتحدي الآن يتمثل في كيفية خلق العمالة الوطنية المنتجة المؤهلة للعمل في كافة المجالات الاقتصادية وجميع الأنشطة الإنتاجية، وهذا يتطلب تغييراً في سياسات التعليم لتواكب التطورات الحديثة وتلبي احتياجات سوق العمل من المهارات المطلوبة وتغيير السياسات العامة للتوظيف.

كما أن سيادة وتعزيز العقلية التجارية الريعية للقطاع الخاص في دول المنطقة خلق خللاً في الأنشطة الاقتصادية، وحرم الاقتصادات من المبادرين الخلاقين الذين يفضلون الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في تطوير وبناء القواعد الإنتاجية الدائمة والقابلة للنمو والاستمرار.

أما فيما يتعلق بالدور الإنتاجي للمرأة، فإنها في دول مجلس التعاون تشكل مورداً بشرياً مهماً تمكن الاستفادة منه في زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المجتمعات. وفي الواقع فإن نسبة كبيرة من قوة العمل النسائية مغيبة عن العمل الاقتصادي لأسباب عديدة؛ منها القيود الاجتماعية التي تفرض على الفتاة تخصصات معينة ووظائف معينة مما يحرم الاقتصاد من طاقات إنتاجية. وهذا يعني ضرورة تطوير دور المرأة في قوة العمل بهدف الحد من العمالة الوافدة، ومن ثم يجب أن ينظر إلى عمل المرأة على أنه ليس ترفاً ولا رغبة، وإنما الهدف منه معالجة بعض الخلل في التركيبة السكانية التي تكاد تدمر مجتمعاتنا، وبالتالي فلابد من الإعداد لإزالة أكبر قدر ممكن من الحواجز التي تمنع خروج المرأة للعمل ومساهمتها مع الرجل في بناء مجتمع لا يمكن أن يتطور بدون كامل ثروته البشرية. وهذا يتطلب أن تتضمن السياسات الوطنية استراتيجية فعالة موجهة نحو توسيع مدى اشتراك المرأة في العمل الاقتصادي.

التحدي الثالث: تحدي العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي

تتطلب العولمة بكل ما تعنيه من انفتاح بين دول العالم اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً اقتصادات تمتلك هياكل اقتصادية متطورة ومتنوعة ذات قواعد إنتاجية متكاملة بترابطاتها الأمامية والخلفية، وتتطلب عناصر إنتاج ذاتية من قوى عاملة متعلمة معدة إعداداً جيداً لمواكبة التطور التقني الذي تفرضه الظروف الحالية، وتتطلب استثمارات رأسمالية في أنشطة إنتاجية ذات استمرارية وقابلية للتجدد والتطور.

تعتبر اقتصادات دول المجلس أحادية الإنتاج، وتعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد قابل للنضوب، وكذلك فإن السياسات الحكومية النقدية

وهي المحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى هي أيضاً ذات أسواق محدودة الحجم وموارد بشرية قليلة. وقد وصل عجز موازنات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل عجز موازينها التجارية إلى أكثر من 7٪. ونسبة استثماراتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالمقاييس العالمية في المتوسط حيث لا تتجاوز 19٪. ولذلك فإن الخيار الأمثل أمام هذه الدول هو تعميق مسيرتها التكاملية من أجل أن تخلق فرصاً أفضل لتحقيق التنمية الفعلية، وذلك من خلال تنسيق سياسات الاستثمار، والحد من ازدواجية المشروعات الاقتصادية التي تقود إلى تبديد الموارد وتؤدي إلى تنافس في الأسواق العالمية، كما أن التكامل والتنسيق في السياسات سيؤدي إلى تقوية موقف دول المجلس التفاوضي مع العالم الخارجي فيما يتعلق بأسعار النفط، وأسواق المنتجات البتروكيماوية وفرص الاستثمار الأجنبي، واستيراد التقنية، وتدريب القوى العاملة المواطنة، وأصبحت الحاجة أيضاً ملحة لبناء قاعدة معلومات على مستوى المجلس، وتنمية جهود البحث بهدف خلق بنية أساسية متقدمة من مراكز البحث وتوفير البيئة اللازمة للاختراع والابتكار.

كما أن العولمة والانفتاح على العالم الخارجي سوف يفرضان قيداً جديداً على الدول يتعلق بتبني المعايير الدولية في مجال العمالة والعمل.

ولن نتحدث هنا عن البعد السياسي والاجتماعي لتبني مثل هذه المعايير، ولكن إذا أخذنا البعد الاقتصادي فإن المعيار المطلوب الأخذ به والذي يشمل زيادة الأجور وتوفير الخدمات الاجتماعية وظروف العمل الصحية وتحديد ساعات العمل وضمان حقوق العمال في التنظيم والمفاوضة الجماعية، فإن ذلك سيترتب عليه أن تفقد دول المجلس المزية

المتمثلة في انخفاض تكاليف الإنتاج. وحتى لا يوصف إنتاجها بأنه لا يعكس التكلفة الحقيقية لتكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تشويه المنافسة الحرة عالمياً، فإن هذا يتطلب ضرورة التوجه إلى توحيد السياسات من أجل تطوير الموارد البشرية الوطنية.

ويجب التأكيد على أن تقوية وتطوير صيغة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتكتل إقليمي يمكن أن يشكل رافداً لتكتل عربي أوسع، وهذه هي الوسيلة المثلى للتعامل مع اتجاه العولمة وتحرير الأنشطة الاقتصادية، فالمشروعات الخليجية المشتركة يمكن أن تستفيد من وجود الأسواق العربية الكبيرة ذات القدرة الاستيعابية العالمية، ويؤدي ذلك أيضاً إلى دفع القطاع الخاص نحو خلق المؤسسات الكبيرة القادرة على المنافسة عالمياً.

الخاتمة

لقد نجحت دول المجلس في مواجهة معظم التحديات الأمنية، ولم تبخل في هذا السبيل في دفع تكاليف مرهقة، والمقارنة أن هذه الدول، وفي مواجهة التحديات الاقتصادية، تتردد في دفع تكاليف أقل مع أن العائد سوف يكون مجزياً أكثر، سواء على صعيد الشعوب أو الحكومات، لتشكيل نواة اقتصادية صلبة، قادرة على التفاوض مع دول الجوار من موقع أكثر قوة للوصول إلى التعاون ثم التطبيع مع الكتل الاقتصادية الكبرى لحفظ حقوقها، والدفاع عن مصالح شعوبها.

المحور الثالث

نظرة مستقبلية

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

نظرة مستقبلية

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. جمال سند السويدي

لقد جاء إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 أيار/ مايو 1981 تأكيداً للروابط والسمات الخاصة التي تتميز بها دول الخليج العربية من تشابه أنظمتها ووحدة تراثها. وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري، ونتاجاً طبيعياً للمتغيرات الإقليمية والدولية العديدة التي مرت بها منطقة الخليج العربي.

وبعد أن تم في الأوراق السابقة استعراض إنجازات ومسيرة المجلس عبر ثمانية عشر عاماً، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في دوره وأدائه، أتعرض في هذه الورقة لمستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية من خلال تناول العوامل التي تؤثر في صياغة هذا المستقبل وخاصة من الناحيتين السياسية والأمنية، وأعني بها التحديات والمخاطر الإقليمية والداخلية المستقبلية. ومن ثم فسوف يتم هنا التعرض لعدد من القضايا، أولها التحديات والمخاطر الراهنة التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإدراك أبعادها المستقبلية وما تعكسه من الناحية السلبية أو الإيجابية على صياغة مستقبل المجلس، وثانيها: التحديات الداخلية وانعكاساتها المستقبلية. وأخيراً: إلقاء الضوء على مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: التحديات والمخاطر الإقليمية الراهنة وانعكاساتها المستقبلية

لقد واجهت منطقة الخليج العربي عدة تحديات ومخاطر نابعة من داخلها بدأت مع قيام الثورة في إيران عام 1979، وما تلاها من حرب عراقية-إيرانية استمرت لمدة ثمانية أعوام، وأيضاً الغزو العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليه من تداعيات حرب الخليج الثانية، ولذلك كانت إيران والعراق هما أساس جميع الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار والتوتر التي شهدتهما المنطقة، بينما لم يكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أي يد فيما حدث، ولم يكن لهما أي دور عدائي تجاه أي منهما، بل على العكس فقد قدمت الكثير من المساعدات تحقيقاً لأمن واستقرار المنطقة.

ولذلك فإن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تحمل في طياتها آثاراً مستقبلية؛ تلك التحديات والمخاطر النابعة من دول الجوار الجغرافي وأعني بهما إيران والعراق، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

1. إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

منذ أن تولى الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران وهو يستمد قوته من شرعية حكمه، بينما يمتلك خصومه إدارة المؤسسات، الأمر الذي أوجد في إيران انفصاماً في تعاملها الخارجي تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يسعى الرئيس خاتمي إلى اتباع سياسات أكثر ليبرالية وإلى تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربية ويقلل من احتكار رجال الدين للسلطة في إيران، بينما لا ينسجم الواقع العملي للسياسة الإيرانية في الخليج مع هذا الطرح المبدئي للرئيس خاتمي.

لذلك فإن إيران مازالت تنتهج سياسة خارجية تستند إلى تفوقها العسكري، وخاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية، وضمان موقعها كقوة إقليمية يعتد بها في أي ترتيبات أمنية خاصة بمنطقة الخليج العربي. ولذلك ظلت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة تسعى إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، والإصرار على خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وفرض رؤاها الأمنية على دول الخليج العربية.

وفي ظل التناقضات القائمة بين مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية التي يطرحها خاتمي وبين واقعية تنفيذ هذه السياسة وما نجم عنها من سعي إيران إلى تعظيم الخلل في التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي، وفي ظل تفاقم الموقف الاقتصادي الداخلي في إيران، نجد أن هناك ثلاثة سيناريوهات تمثل مستقبل إيران وموقفها من مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشمل:

1. أن تظل إيران متمسكة باستراتيجية التهديد وبسعيها إلى فرض نفوذها الاستراتيجي والسياسي والأمني في المنطقة.
2. أن تقوم إيران بانتهاج استراتيجية واقعية تجاه دول الخليج العربية تتوقف فيها عن تطوير قدراتها العسكرية إلى الحد الذي لا يهدد جيرانها، وتسعى إلى بناء جسور الثقة، ورفع الاحتلال عن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة والتوقف عن سياسة الأمر الواقع، ومن ثم تصبح عنصراً من عناصر المعادلة الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. أن تسعى إلى إقامة علاقات استراتيجية خاصة مع بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يضمن لها تحقيق أهدافها للهيمنة على المدى البعيد.

وبالطبع فإنني أتوقع حدوث السيناريو الثاني على المدى البعيد إذا غيرت إيران من توجهاتها العدائية ومحاولتها للهيمنة على دول المنطقة، لاسيما أن الظروف الداخلية والخارجية التي تواجهها إيران حالياً وفي المستقبل المنظور؛ تتطلب ضرورة تعاونها الإقليمي مع دول المنطقة، فمن الناحية الداخلية نجد أن الأزمة الاقتصادية تدفع إيران باتجاه التعاون مع دول الخليج العربية جذباً لاستثماراتها، ومن الناحية الخارجية فإن إيران تواجه نزاعات مع كل دول الجوار الجغرافي تقريباً (أفغانستان وباكستان والعراق وتركيا وإسرائيل)، إضافة إلى التوترات المطلة على بحر قزوين، مما يدفعها إلى ضرورة تحقيق الاستقرار والأمن تجاه دول الخليج العربية، وبما يضمن تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وربما يؤدي إلى تناقص - أو الحد من - الوجود العسكري الأجنبي فيها. إذاً نجد أن التوجه الإيراني نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيكون مدفوعاً في المستقبل بأسباب اقتصادية وأمنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين رئيسيتين؛ أولاً: أن من حق إيران أن تسعى لتتبوأ مركزاً وثقلاً سياسياً في الخليج، ولكن دون تهديد استقرار المنطقة، والتقليل من شأن الدول المجاورة. ثانياً: أن دول مجلس التعاون التي عززت علاقاتها مع إيران قد نجحت إلى حد ما ولو بصورة مؤقتة في تقليل توجهاتها العدائية وأخطارها على المنطقة، وإن كانت هذه الدول لم تحصل بصورة عامة على أية ضمانات لتغيير السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولذلك فإن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة عدم المشاركة في أي جهد عدائي يستهدف خنق إيران اقتصادياً، لأن الوضع الاقتصادي اليائس قد يدفع إيران إلى مزيد من التطرف إقليمياً، وأن يكون

التعامل الخليجي مع إيران من منظور تأثيرها في الأمن والاستقرار في المنطقة لأنهما أساس التنمية والاستثمار، بمعنى أن يرتبط حجم التقارب الدبلوماسي والتنموي والاستثماري الخليجي مع إيران بمدى تغيير إيران لسياستها في المنطقة، وأن نأخذ بعين الاعتبار أن إيران تعمل حالياً في اتجاهين متضادين ومتضاربين، الأول: هو رغبتها في التعاون مع دول الخليج العربية ولذلك فهي تمارس سياسة التهدئة والحوار، والثاني: هو سعيها إلى بناء قدرات عسكرية تخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة بما يهدد أمن واستقرار دول الجوار. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تبني مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسياسة احتواء إيران وتوجهاتها المتضادة بصورة متكاملة وفق منهج اقتصادي شامل، بحيث تتناسب خطوات التقارب والتعاون والمساندة الاقتصادية والسياسية طردياً مع انتهاج إيران لسياسة معتدلة، وخفض قدراتها التسليحية غير التقليدية، واتخاذها إجراءات للحد من التوتر في المنطقة، ورفع الاحتلال عن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء علاقات حسن الجوار، وكل هذا لا يمنع من قبول دول مجلس التعاون إقامة حوار جاد مع القيادة الإيرانية للتوصل إلى حلول مناسبة لجميع القضايا العالقة ولكن في إطار جماعي من خلال مجلس التعاون، وليس ثنائياً كما حدث مؤخراً ، لأن ذلك يؤثر بصورة سلبية في تغيير السياسات الإيرانية الإقليمية، وفي ظل اقتناع إيراني كامل بضرورة التخلي عن سياسات الهيمنة ومحاولات التسلط والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ومن ثم يصبح توازن المصالح بديلاً من توازن القوى، وفي الوقت نفسه يلزم السعي لبناء منظومة دفاعية خليجية ضد الصواريخ البالستية (مثال: امتلاك إيران لمنظومة متنوعة من صواريخ أرض-أرض، مثل سكود بي ومداه 300 كيلومتر، وسكود سي

ومداه 550 كيلومتراً، وزلزال 300 ومداه 900 كيلومتر، وشهاب 3 الذي يبلغ مداه 1300 كيلومتر)، لإضعاف مصداقية استخدامها أو التهديد باستخدامها من قبل إيران أو أي قوى أخرى في المنطقة.

2. العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

رغم ما تعرض له العراق من حصار اقتصادي وعسكري أمريكي، وعقوبات دولية دامت أكثر من ثماني سنوات - ناهيك عن الضربات العسكرية الأمريكية التي تعرض لها خلال الفترة السابقة - فإن العراق الآن، وربما لفترة قادمة، مازال يمثل مصدر تهديد للأمن الخليجي، طالما ظل الرئيس صدام حسين في الحكم، نظراً لتمسكه بالمطالبة بضم دولة الكويت إلى العراق وعدم موافقته الكاملة على ترسيم الحدود معها طبقاً لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن، وأيضاً في ظل انعدام الثقة في نظام صدام حسين واحتمالات تنامي ظاهرة "الثأر المتبادل". فمن جانب دولة الكويت فإنها لن تنسى كارثة الغزو، وبالتالي من الصعوبة أن تطبّع علاقاتها مع نظام صدام حسين نتيجة لما تعرضت له من هذا الغزو، أو من جانب العراق الذي ربما يدفعه اليأس للانتقام من دول الجوار، بالإضافة إلى أن المشكلة الرئيسية في المسألة العراقية تكمن في أن العراق سيبقى دولة جوار بعد زوال صدام، ولا توجد حتى الآن سياسة خليجية موحدة وواضحة تجاه العراق، سواء أثناء حكم صدام أو بعده.

لقد بات واضحاً أن مستقبل العراق مازال مرهوناً باستمرار صدام حسين في الحكم أو في قدرة المجتمع الدولي على إعادة تأهيله، وفي الوقت ذاته لا يُستبعد احتمال تغيير نظام الحكم في العراق. ومن ثم سنجد أن هناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العراق وعلاقته بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي:

(1) أن يصبح العراق غير قادر على أن يقوم بأي دور في ظل تأثير العقوبات فيه اقتصادياً واجتماعياً.

(2) أن يصبح العراق مرة أخرى مصدر تهديد للأمن الخليجي تحت دعاوى الثأر والانتقام والتمسك بخلافات الحدود.

(3) أن يصبح العراق قوة مضافة للأمن الخليجي في مواجهة المخاطر والتحديات الإقليمية الأخرى.

ومن الواضح أن السيناريو الأول هو الأكثر ترجيحاً للحدوث، نظراً لعدم قدرة العراق ولفترة طويلة قادمة على تهديد أي من دول المنطقة، خاصة لما أصابه نتيجة الحصار وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التعامل مع نظام صدام حسين، ولذلك قد يصبح الوضع بالنسبة إلى العراق، كالوضع الكوبي فتستمر الأزمات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والعراق من جانب آخر لفترة قادمة.

ولذا فمن الأهمية بمكان أن يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني سياسة موحدة تجاه العراق ومستقبله تتمسك بعدم القبول بتقسيم العراق، والاستعداد للمشاركة في دفع تكاليف فاتورة الإصلاح الاقتصادي له بعد رفع العقوبات، لأن الشعب العراقي باق بينما نظامه الحاكم إلى زوال.

3. الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج

من المؤكد أن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة قد جاء لمواجهة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من إيران والعراق، سواء التهديد بالعدوان أو بغزو دولة لدولة أخرى أو احتلال أراضي دولة

أخرى، أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية في منطقة تحمل أهمية استراتيجية على المستوى الدولي، بما تمتلكه من ثروات أو موقع جيواستراتيجي مهم، خاصة وأن القوى الدولية المعنية تمتلك القدرة على إحباط قدرات أي طرف معاد في المنطقة وتقلل الخسائر التي يمكن أن تلحق بالقوات الحليفة، في حين أن دول الخليج العربية غير قادرة، منفردة أو مجتمعة على مواجهة هذه التهديدات بعد أن استغلت كل من إيران والعراق حرب الثماني سنوات بينهما لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تُخل بالتوازن العسكري في المنطقة وتهدد السلام والأمن الدوليين.

وتتوقف النظرة المستقبلية حول مدى استمرارية هذا الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة من عدمه بالدرجة الأولى على مدى قدرة دول الخليج العربية، وغير العربية، على توفير بيئة أمنية مستقرة في المنطقة؛ وهذا لن يتحقق إلا بتخلي إيران عن بناء ترسانات عسكرية غير تقليدية، وتوجهها نحو بناء إجراءات الثقة مع باقي دول الخليج، وأيضاً قيام النظام العراقي بانتهاج سياسة متوازنة تجاه دول الخليج، والتزامه بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بترسيم الحدود مع دولة الكويت، وقبوله بالعودة إلى الصف العربي وفق الشروط العربية.

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن احتمال تخلي الدول الغربية عن ارتباطها العسكري بالمنطقة مايزال أمراً مستبعداً، ما لم تقم إيران والعراق باتخاذ خطوات جادة نحو خفض حدة التوتر في المنطقة، والكف عن تهديد استقرار وأمن الخليج واتخاذ مبادرات جادة وحقيقية في هذا الاتجاه، ولكن تبرز الحاجة إلى ضرورة قيام دول الخليج العربية بانتهاج سياسة موحدة في التعامل مع موضوع الوجود الدولي في المنطقة تحقيقاً

لمصالحها الحيوية، وأن تعي بأن لهذه القوى مصالح خاصة ليست بالضرورة تتطابق مع مصالح مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: التحديات الداخلية وانعكاساتها المستقبلية

رغم وجود العديد من التحديات الداخلية التي تؤثر في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنني أجد أن من أهمها تأثيراً في المستقبل: التعليم والتعامل مع تقنيات العصر القادم، الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن الخليجي، مواجهة الخلل في التركيبة السكانية الناجم عن تزايد نسبة العمالة الوافدة في بعض دول مجلس التعاون، وعدم وضوح دور الأجيال الصاعدة في دول مجلس التعاون في صنع السياسة العامة، لأن كل تلك التحديات الداخلية هي التي ستصوغ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما سيتضح ذلك من التحليل التالي:

1. التعليم والتعامل مع تقنيات العصر القادم

من الواضح عدم وجود استراتيجية خليجية مناسبة حول تطوير التعليم والتعامل مع تقنيات العصر القادم بما يحمله من تطورات معرفية وثقافية وعلمية وتقنيات جديدة؛ ستؤدي إلى تغير العديد من المفاهيم والأفكار السائدة، بمعنى آخر أين موقعنا في ظل نظام القرية العالمية المتكاملة؟ ما هو شكل المواطن الخليجي الذي نريده لعام 2015 ؟ ما هي واجباته؟ وما هي حقوقه؟ وما هو أسلوب ومستوى تعليمه؟ بل ما هو مستواه المعيشي؟

أي إننا لا نملك حتى الآن رؤية مستقبلية لهوية المواطن الخليجي الذي سيواجه القرن القادم، فهي مسألة مفقودة لا تناقشها مؤسساتنا السياسية

والتعليمية رغم ما يطرحه هذا الأمر من تحديات جذرية. ورغم انعقاد الكثير من الندوات وحلقات النقاش سعياً إلى صياغة رؤية واضحة للقرن القادم، لم تقم حتى الآن مؤسساتنا بصياغة رؤية استراتيجية لمواجهة هذه التحديات، وذلك بالاستفادة مما جاء في هذه الندوات وحلقات النقاش.

2. الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن الخليجي

إن الموضوعية والواقعية تفرض علينا مواجهة هذا التحدي بشقيه: الأول هو الحفاظ على مستوى الرفاهية الاجتماعية التي وصل إليها المواطن في بعض دول الخليج العربية، والثاني هو ضمان عدالة توزيع الدخل بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يأتي التحدي ودرجة تأثيره وشدته من اعتماد دول الخليج العربية على مصدر أحادي المورد ومعاناتها من حساسية اقتصاداتها ومشروعاتها التنموية لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى الرغم من إدراكها لهذه الحقيقة منذ زمن ليس بالقصير، فإن مجمل التغييرات التي أحدثتها بعض هذه الدول في هياكل اقتصاداتها، وتوسعها في استثمار فوائض عوائد النفط في مجالات متعددة تدعم سياساتها وأهدافها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل. ومع هذا فإن اقتصادات معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مازالت تعتمد على إيرادات النفط بنسبة وصلت إلى 79٪، مما يؤكد ضعف الإنجاز وضرورة عمل الكثير في هذا المجال لمواجهة تحدي الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن الخليجي، لأن بعض الدول الخليجية قد اضطرت إلى وقف أو تأجيل تنفيذ بعض مشروعاتها الحيوية نظراً لتقلب أسعار النفط.

ولذلك تغدو عملية تفعيل استراتيجية تنويع مصادر الدخل وتطوير القدرة التنافسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ أمراً في غاية الأهمية على المديين المتوسط والبعيد؛ إما بتوسيع الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية، وإما بزيادة حجم الاستثمارات الخارجية، أو التوسع في إنشاء الصناعات المشتركة المتكاملة.

3. تزايُد نسبة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون

لقد أدى تزايد نسبة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون إلى حدوث العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، سواء على المدى المنظور والمباشر أو المتوسط أو البعيد، من خلال تأثيره في هوية وثقافة وتقاليد المجتمع الخليجي، والحد من فرص العمل المتاحة للمواطنين، وإضعاف الكفاءة والقدرة الإنتاجية الحديثة، بالإضافة إلى إحداث خلل في توا زن التركيبة السكانية، والدفع في اتجاه إقامة مجتمعات متعددة الجنسيات في ظل نمو معدلات استقدام الجاليات الآسيوية، وقرارات منظمة العمل الدولية التي ستزيد من فرص العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وتضفي الشرعية على العمالة غير القانونية وتتيح لها العديد من المزايا، وبذا تتضاعف أعدادها بصورة قانونية، وما يتمخض عن ذلك من نقل الصراعات الإثنية والعرقية والطائفية فيما بينها إلى المجتمعات الخليجية.

ونظراً لأن المستقبل يؤكد على التزايد السريع في عدد السكان على نطاق منطقة الخليج العربي، والذي تشير إليه الدراسات السكانية، ويعمل على تعزيز ذلك شيوع ظاهرة الأسر الخليجية الكبيرة الممتدة، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، واستخدام مختلف التقنيات؛ كل ذلك سوف يقلل من قدرة حكومات دول الخليج العربية على الحفاظ على مستوى

توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية المقدمة لمواطنيها، وهو المستوى الذي ظل متميزاً خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فإذا ما تضاعف عدد السكان في السنوات العشرين القادمة أو نحو ذلك كما يبدو، فإنه يتعين على الدولة مضاعفة الإيرادات للحفاظ على مستوى المعيشة نفسه، خاصة وأن البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة حالياً لن تصبح كافية في المستقبل. وفي ضوء هذه المتغيرات، فإن الانفجار السكاني على مستوى منطقة الخليج العربي، وتأثيره في سوق العمل، والقدرة على الحصول على عمل مُجز، ومتطلبات التحديث السريع، كل ذلك يجب إدخاله في المعادلة الخاصة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي الخليجي على المدى الطويل، مما يتطلب التوصية بتنفيذ قرارات توظيف وانتقال العمالة الوطنية بين دول الخليج العربية والصادرة عن مجلس التعاون؛ لأن هذا سيؤدي إلى تبادل الخبرات وتنمية المهارات واستفادة كل دولة من خبرات وإمكانيات الدول الأخرى. هذا بالإضافة إلى تبني استراتيجية سكانية خليجية تعالج الخلل في التركيبة السكانية، وتوطن الوظائف بإحلال العمالة الخليجية محل العمالة الوافدة، وتضمن تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق في كل دولة، وتؤمن بأهمية الاستثمار في المجال البشري والتقليل من التركيز على التوسع في قطاع الخدمات الذي يجلب العمالة الوافدة بشكل كبير.

4. عدم وضوح دور الأجيال الصاعدة في دول مجلس التعاون في صنع السياسة العامة

من خلال استعراض ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نجد أنه قد صنَّف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الدول المئة الأوائل عالمياً في التنمية البشرية (وإن كانت بعض هذه الدول قد تراجعت

من حيث الترتيب عن الأعوام السابقة)، وهذا يعتبر شهادة عالمية لابأس بها نحو إيجابية ما قدمته الدول الخليجية لأجيالها اجتماعياً وتعليمياً وثقافياً واقتصادياً، لتطوير قدراتها البشرية. ولكن السؤال المطروح يتعلق بمدى ما تم تحقيقه من تنمية سياسية لهذه الأجيال، وهل يمكن اعتبار ذلك أحد عناصر التنمية البشرية أم لا؟

إن المشاركة السياسية للأجيال الصاعدة في وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة؛ يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي لها ويضمن لها الشفافية في تنفيذ السياسة العامة، وحفاظ الدولة على توجهها نحو تحقيق أهدافها السياسية. ويكفل العمل على تطويرها بما يتناسب مع التطورات والمتغيرات المستقبلية. إذاً ما الذي فعلته دول مجلس التعاون في تنمية الثقافة السياسية؟ وهل غرست دول الخليج العربية في أذهان ونفوس أبنائها تلك القيم الثقافية والسياسية حتى تساعدهم على اتخاذ وصنع القرارات السياسية العامة مستقبلاً؟ وبمعنى آخر: ما هو دور الجيل الحالي في صنع القرار السياسي لدول مجلس التعاون؟ حيث لا توجد أية آلية حالياً تسمح بمساءلة الموظفين الحكوميين والإدارات الحكومية عن سياساتها أو برامجها من قبَل الشعب، وهذا لن يتحقق إلا بوجود هيئة عامة تمثل مختلف فئات الشعب، لها الصلاحية والقدرة على تقويم أداء الوزراء والموظفين الحكوميين في تنفيذ السياسات العامة.

ودون الخوض في كثير من التحليلات للرد على هذا التساؤل، نجد أن بعض أبناء الجيل الحالي يجهلون دورهم في السياسة، بل إن كثيرين يجهلون دور صانعي ومتخذي القرار السياسي في دولهم، وتكمن المشكلة الأكبر في أنهم لا يعرفون أصلاً ماذا يقصد بمفهوم الثقافة السياسية.

تلك إذاً مشكلة بحد ذاتها، فضعف تنمية الثقافة السياسية، ليس لدى الأجيال الحالية فقط وإنما لدى الأجيال القادمة؛ قد جعل الجميع لا يوعون دورهم في صنع القرار السياسي الذي يصدر أساساً لصالحهم الراهن والمستقبلي، وربما يرجع ذلك لعدم اهتمام المجتمع بالسياسة أو لضعف دور وسائل الإعلام في دراسة وتحليل الأبعاد السياسية، وقد يكون ناجماً أيضاً عن افتقار المناهج التعليمية لبناء الانتماء والولاء والروح الوطنية لدى الشباب. وإذا كانت مسؤولية صنع القرار السياسي تجد من يتحملها في الظروف الحالية، فإن منفذيها مستقبلاً سيكونون هم الأجيال الحالية التي سيقع على عاتقها مسؤولية المشاركة في صنع السياسات والاستراتيجيات المختلفة وتنفيذها لصالح مستقبل المجتمع الخليجي. إن إعداد جيل خليجي يساهم في صنع قرار سياسي بنَّاء لن يتحقق إلا من خلال الآتي:

- إعداد منهج وطني متكامل لتعليم الأجيال الخليجية الثقافة السياسية، والدور السياسي، ومفهوم صنع القرار، ودور السياسيين، ويكون إلزامياً في المدارس والجامعات بمختلف مستوياتها.
- أن تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على طبيعة وأبعاد المشاركة السياسية المطلوبة، وإعطاء القدوة والمثل.
- محاولة إبراز التاريخ السياسي للدول الخليجية، ودورها في الحفاظ على الهوية الخليجية.
- إبراز المناسبات الوطنية والقيام بالاحتفال بها بشكل أكثر موضوعية، من خلال إقامة الندوات والملتقيات الثقافية.
- إبراز دور دول الخليج العربية في بناء وتنمية القوة البشرية، والخدمات المجانية المتوافرة كالتعليم والصحة والخدمات العامة . . . الخ، لتفعيل الدور السياسي للأجيال القادمة للحفاظ على تقدم وتنمية دولهم.

- إيجاد هيئة شعبية عامة تمتلك القدرة على تقويم أداء الوزراء والموظفين الحكوميين، خاصة في مدى قدرتهم على تنفيذ السياسة العامة للدولة وبرامج التنمية.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إننا على أبواب قرن جديد يحمل في ثناياه متغيرات وتطورات جديدة، تنطلق من الثورة المعرفية والثورة المعلوماتية وما تفرضانه من تحديات أمنية وسياسية، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نهاية القرن العشرين قد شهدت تكتلات اقتصادية عديدة وما عكسته من تحديات اقتصادية على مجلس التعاون، نجد أنفسنا أمام مفترق طرق يدفعنا إلى حساب الذات حول ماضي وحاضر مجلس التعاون انطلاقاً للمستقبل، حتى نستطيع أن نحافظ على مكانتنا الاستراتيجية على المستوى الدولي، ونحقق تطلعات المواطن الخليجي لمستقبل أفضل، ونصوغ مشروعنا الحضاري للقرن القادم وفق متطلباته ومستجداته.

ولذلك فإننا كثيراً ما نطرح على أنفسنا تساؤلاً حول مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويكون الطرح من خلال استعراض عدة سيناريوهات تشمل:

1. استمرار المجلس بنهجه وتنظيمه ودوره الحالي.
2. تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي بين دوله سواء بالاتحاد أو بصيغة ما تحقق ذلك.
3. التنبؤ بتفككه وانفصام عرى تماسكه.
4. انفراد إحدى دوله بالزعامة على باقي دول المجلس لتحقيق سياستها الخاصة دون النظر لمصالح باقي دوله.
5. توسعه إقليمياً بضم دول أخرى إلى تجمعه الخليجي.

وكل هذه الطروحات يمكن قبولها إذا أدركنا العوامل والمحددات التي تؤثر وتدفع في اتجاه تفعيله مستقبلاً. ولكن ما أود أن أؤكد عليه في هذه الورقة هو أن مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات والمخاطر الإقليمية والداخلية الراهنة والمستقبلية، بإيجابية وفاعلية ورؤية مشتركة واضحة للمستقبل. وهذا لن يتحقق إلا من خلال الآتي:

1. التركيز على التفاهم والتعاون بين دول المجلس لمواجهة تحديات القرن القادم، خاصة وأن العصر الحالي لا يعترف إلا بالتكتلات الإقليمية القوية.
2. تمسك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسياسة خارجية موحدة - أو على الأقل متقاربة - تجاه كل من العراق وإيران تتناسب طردياً مع مدى تجاوب كل منهما لمتطلبات الأمن والاستقرار في المنطقة.
3. ضرورة سعي دول المجلس إلى تجاوز مشكلات الحدود، من خلال قيام مجلس التعاون بوضع آلية مناسبة تضمن التوصل إلى حلول سلمية لكافة المشكلات المتعلقة بالحدود.
4. حسم الخلافات الداخلية بين دول المجلس بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
5. الاتفاق على الحد الأدنى من المصالح الحيوية المشتركة التي تضمن أقل قدر من الخلافات في الرؤى بين دول المجلس.
6. تنمية القوة العسكرية، على المستوى الفردي والجماعي، لدول المجلس لمواجهة أي تهديد إقليمي أو خارجي.
7. إشعار المواطن الخليجي بسياسات المجلس وانعكاساتها الإيجابية عليه، وعلى أسلوب معيشته وممارساته اليومية خاصة.

8. ضرورة وضوح مستقبل الدور السياسي المحلي والإقليمي والدولي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
9. السعي إلى إيجاد صيغة اقتصادية مناسبة لضمان التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كسبيل لدعم التجارة البينية بينها.
10. تطوير استراتيجيات وسياسات التعليم على جميع المستويات، بما يتلاءم مع التطور التقني والثورة المعلوماتية، وما يحمله القرن القادم من متغيرات وتطورات على مختلف الأصعدة.
11. إنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة لمتابعة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.
12. صياغة استراتيجية إعلامية مشتركة تتبعها قناة فضائية خليجية لتأكيد الهوية والتراث والانتماء الخليجي، والجمع بين الأصالة والمعاصرة، وضمان تحقيق الأمن الثقافي في مواجهة عولمة الإعلام وآثاره السلبية.
13. التغلب على النزعة القُطرية، والعمل على تعميق الإرادة السياسية المشتركة التي قام المجلس من أجلها؛ وذلك بإقامة المؤسسات والمشروعات المشتركة، وتعزيز التواصل المهني بين العاملين المواطنين في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
14. تبني استراتيجية سكانية خليجية تعمل على تيسير سبل توطين الوظائف، وتضمن تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف دول مجلس التعاون.
15. ضمان التعاون والتكامل في مجال الأمن الغذائي، بحيث يتم تحقيق التوسع الأفقي والرأسي في المجال الزراعي بتوفير التمويل اللازم ودعم المشروعات المشتركة في هذا المجال.

مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمشاهد المحتملة

د. ابتسام سهيل الكتبي

بعد مرور ثمانية عشر عاماً على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يصعب القول بأن المجلس قد حقق أغلب وأهم الأهداف المرجوة منه، كما يصعب تصور إمكانية قيام المجلس بإنجاز هذه المهام ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجه مسيرته إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، وبالذات أنماط العلاقات وخصوصية صنع القرارات داخل المجلس.

لقد كشفت حرب الخليج الثانية عن ثلاث حقائق مهمة: أولها أن المجلس غير قادر بمفرده على حماية الدول الأعضاء من أي تهديد خارجي؛ بسبب القصور الشديد في السياسات العسكرية والدفاعية للمجلس. وثانيها أن المجلس لم يتمكن من إيجاد معادلة تعاونية للعلاقات الإقليمية مع العراق وإيران، وأن المجلس مازال غير قادر على تحقيق توازن في القوى مع هاتين القوتين لتأمين الاستقرار والتعاون الإقليمي. وثالثها أن الولايات المتحدة بعد سقوط نظام القطبية الثنائية بدت حريصة على التفرد بالسيطرة على الخليج، واستبعاد أي نفوذ إقليمي أو دولي يؤثر سلبياً في استراتيجيتها الخليجية والشرق أوسطية الجديدة.

كما كشفت سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية عن ثلاث حقائق أخرى لا تقل أهمية: أولها أن النظام الأمني الإقليمي الجديد في الخليج الذي يرتكز على الدور الأمريكي بصفة أساسية لم يستطع إيجاد منظومة أمن

مستقرة لاستبعاده مشاركة القوتين الإقليميتين الأخريين إيران والعراق. وثانيها أن استمرار سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وإيران قد فشلت في عزل إيران عن بقية دول الخليج، بل زادت من حساسية العلاقات بين إيران ودول المجلس في ظل تردد دول المجلس في اتخاذ مبادرات إيجابية نحو الإشارات الإيرانية الإيجابية التي عبرت عنها حكومة الرئيس محمد خاتمي. كما فشلت هذه السياسة في إسقاط النظام الحاكم في العراق، وربما كانت ترمي إلى إبقائه مع استمرار إضعاف العراق، الأمر الذي زاد من معاناة الشعب العراقي، وأدى إلى اهتزاز توازن القوى الإقليمي لصالح إيران.

أما الحقيقة الثالثة فهي الأهم؛ وهي أن استمرار مجلس التعاون على ما هو عليه لن يؤدي فقط إلى عجزه عن التطور إلى تكتل اقتصادي ـ سياسي ثالث في الخليج ضمن مثلث علاقات القوى الخليجية اللازم لخلق علاقات تعاونية خليجية، بل قد يؤدي إلى مزيد من التفكك والتنافر في العلاقات بين دول المجلس ومزيد من التجاذب والاستقطاب مع إغراءات وكتل أخرى غير خليجية، على غرار منتدى التعاون لدول المحيط الهندي الذي شاركت سلطنة عُمان في تأسيسه.

وفي ضوء ذلك كله؛ يمكن وضع تصور حول ما سوف يكون عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستقبلاً، من خلال افتراض بعض السيناريوهات أو المشاهد المحتملة:

1. سيناريو الاندماج السياسي والاقتصادي، وتكوين الضلع الثالث في مثلث توازن القوى الإقليمي الخليجي.
2. سيناريو التوسع لضم إيران والعراق واليمن والتحول إلى منظمة تعاون إقليمي.

3. سيناريو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه مع مخاطر عمليات الاستقطاب الإقليمي والدولي.

4. سيناريو التفكك وتداعياته في ظل ضعف وترهل النظام الإقليمي العربي، وعجزه عن استيعاب التفاعلات الخليجية في منظومة علاقات تعاون وتكامل قومي عربي حقيقي، مع تحديات اختراق دعوة الشرق أوسطية وضغوط واشنطن لتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية بعد اتفاق واي بلانتيشن.

المستقبل الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد العسومي

يشكل التعاون الاقتصادي من خلال التكتلات الاقتصادية أحد أهم الظواهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ترتب على انتهائها ليس تقسيم النفوذ السياسي في العالم من خلال اتفاقية يالطا فحسب، وإنما تمت إعادة رسم خارطة المصالح الاقتصادية، ولاسيما في الدول العربية، بما فيها دول منطقة الخليج العربي، والتي أصبحت منطقة جذب لكبريات الشركات الأجنبية بسبب التدفق الهائل للثروة النفطية.

وإذا كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد عملت بشكل منفرد خلال النصف الثاني من هذا القرن، حيث تركزت الجهود على بناء البنية التحتية للاقتصاد وتوفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين، فإن التغيرات الجذرية التي حدثت على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في العقود الماضية؛ تتطلب إعادة النظر في الكثير من الأولويات والاستراتيجيات التنموية التي أصبحت لا تلائم الأوضاع المستجدة في العالم.

وبسبب حجم التغيرات الدولية الجارية وسرعة نمو وتائرها، فإن جميع الدول الغنية والفقيرة تحاول تكييف تفكيرها لاستيعاب حقائق العالم الجديد الذي بدأ يتشكل بصورة مختلفة لم نألفها من قبل.

وتشكل التطورات الجارية - وبخاصة اصطفاف القوى الجديد على المستوى العالمي، وحرية انتقال السلع والخدمات التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية (WTO) - تحديات خطيرة لمختلف الدول، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إذن، نحن نقف في الوقت الحاضر على عتبات مستقبل يحمل معه الكثير من التغيرات التي ستؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية؛ بما يتناسب والثقل الاستراتيجي والاقتصادي الجديد للقوى المؤثرة في العالم.

لذلك، فإن إيجاد مكانة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية عامة تحت مظلة الاصطفاف العالمي الجديد؛ أصبح ممكناً بفضل الإمكانيات التي تملكها الدول العربية والتي تؤهلها لاكتساب مكانة مرموقة بين الأمم.

ويتطلب تحقيق ذلك تحضير الأرضية اللازمة لحل العديد من التحديات التي ستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل، والتي يمكن تدوين بعضها على النحو التالي:

السوق الخليجية المشتركة

تسعى دول المجلس منذ الأخذ بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1983 إلى إيجاد السوق الخليجية المشتركة، إلا أنها لم تتمكن من تخطي العقبات التي اعترضت تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وذلك على الرغم من مرور خمسة عشر عاماً على إقرارها. فالتعرفة الجمركية الموحدة على سبيل المثال تم تأجيل تطبيقها عشر سنوات (1988 - 1998) ومازالت بعيدة عن التطبيق، علماً بأن المجموعة الأوربية والتي تأسست في عام 1957، بدأت

بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة عام 1968، أي بعد عشر سنوات من قيامها.

ونظراً لأهمية التعرفة الجمركية في قيام السوق المشتركة، فقد أصبح من الضرورة بمكان إنجاز هذا العمل لفتح الطريق أمام إقامة السوق الخليجية والتي ستمثل نقلة نوعية مهمة ستتحول معها دول المجلس إلى تكتل اقتصادي، تستطيع معه حل بعض المعضلات التي أخذت تتبلور من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة.

وضمن هذا الاتجاه، يمكن تطوير آلية العمل الاقتصادي الخليجي، وتفعيل القضايا الاقتصادية الأخرى المؤجلة، كإصدار العملة الخليجية الموحدة، وتنسيق سياسات الاستثمار والعمالة وانتقال رؤوس الأموال؛ وإقامة المشروعات المشتركة التي ستساعد دول المجلس على مواجهة التحديات القادمة.

النفط وتنويع مصادر الدخل

يواجه النفط الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مخاطر جدية؛ سواء من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة أو إمكانية نضوبه في المستقبل. فحصة النفط في ميزان الطاقة العالمي انخفضت من 48٪ في السبعينيات إلى 40٪ تقريباً في الوقت الحاضر، حيث يتوقع أن تستمر هذه النسبة في التراجع في المستقبل.

تملك دول المجلس حالياً فرصة ذهبية قد لا تتكرر لتقليل الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ولاسيما الصناعات التحويلية التي تملك دول المجلس فيها أفضليات إنتاجية.

وحقيقة، فقد تمكنت دول المجلس من تحقيق بعض النجاح في هذا الجانب، إلا أن طبيعة الصناعات التي تلائم دول المجلس وشدة المنافسة المتوقعة في الأسواق العالمية في القرن المقبل، لا تتيح حل هذه المعضلة إلا في النطاق الخليجي المشترك، خصوصاً وأن مقومات النجاح المعتمدة على السوق الكبيرة نسبياً والكثافة الإنتاجية لا تتحقق في دول المجلس بشكل منفرد.

التركيبة السكانية

تعتبر التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فريدة من نوعها في العالم، إذ يشكل الوافدون أغلبية السكان في ثلاث من هذه الدول، ونسبة كبيرة في الدول الثلاث الأخرى.

وفي ظل الأنظمة الجديدة التي تنص عليها قوانين منظمة التجارة العالمية والخاصة بظروف العمل وحقوق العاملين، فقد زادت صعوبة التعامل مع هذه القضية في القرن المقبل بالطريقة ذاتها التي عولجت بها في الفترة الماضية، فالضغوط الخارجية تزداد على دول المجلس لمنح الأيدي العاملة الأجنبية المزيد من الحقوق والامتيازات.

ومع إيمان الجميع بضرورة توفير الظروف الملائمة للأيدي العاملة الأجنبية وإنصافها، فإن بقاءها كأكثرية في المجتمعات الخليجية يشكل عامل عدم استقرار؛ يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس.

السياسة التعليمية

لقد حققت دول المجلس نجاحات عديدة في مجال التعليم، إلا أنه من الواضح أن هناك فجوة تزداد اتساعاً بين متطلبات التنمية ومخرجات

التعليم، حيث أشار عدد من الباحثين إلى هذه القضية في أكثر من مناسبة، فالتعليم المهني والفني لا يحظى بالأهمية التي يستحقها، كما أن التعليم الجامعي لا يلبي احتياجات سوق العمل الخليجية من الناحية النوعية.

وإذا ما استمرت أوضاع المؤسسات التعليمية والجامعية على هذا النحو دون تغيير، فإن تناقضاً صارخاً سيبرز بين متطلبات التنمية ومخرجات التعليم في دول المجلس، مما سيؤدي إلى تفاقم أزمة البطالة بين المواطنين، وازدياد الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية المؤهلة والقادرة على تلبية احتياجات سوق العمل الخليجية، حيث تؤكد الأوضاع التي مرت بها بعض دول المجلس على هذه الحقيقة، والتي يمكن أن تستفحل في المستقبل إذا لم يتم تداركها، خصوصاً وأن هذه القضية ترتبط بالأوضاع المعيشية للمواطنين من جهة وبحل أحد أبرز المعضلات التنموية التي تواجهها دول المجلس من جهة أخرى.

منظمة التجارة العالمية

على الرغم من عدم الشفافية التي تميز عمل منظمة التجارة العالمية، فإن قيام المنظمة والبدء في تطبيق أنظمتها وقوانينها منذ كانون الثاني/ يناير 1995 يضع دول العالم أمام تحديات لم يسبق لها أن واجهتها من قبل، مما يتطلب من جميع دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إعادة هيكلة اقتصاداتها؛ لتتمكن من التغلب على هذه التحديات المتمثلة في انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وبالإضافة إلى إعادة الهيكلة وتأهيل القطاعات الاقتصادية، فإن أحد أهم الأسباب التي يمكن من خلالها التأقلم مع ظروف العلاقات التجارية والاقتصادية في القرن المقبل تكمن في تقوية وتطوير التكتلات الاقتصادية بين الدول، كالسوق الأوربية والآسيان والنافتا.. الخ.

وباختصار، فإن منظمة التجارة العالمية تدعو إلى حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول دون قيود، عدا تلك الرسوم الجمركية التي يتم الاتفاق عليها سلفاً بين المنظمة والدول الأعضاء عند طلب العضوية.

وحتى الآن، فقد انضمت أربع من دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية، في الوقت الذي تقدمت فيه كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بطلب العضوية.

وبانضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية، فإن أحد المتطلبات اللازمة لهذا الانضمام تتمحور حول ضرورة رفع مستوى التكامل الاقتصادي بينها، ليرقى إلى مواجهة المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ففي الوقت الذي تمثل فيه دول المجموعة الأوربية الـ 15 بممثل واحد في المنظمة، فإن هناك ستة ممثلين لدول المجلس، كما أن تطبيق اتفاقيات المنظمة تسير بوتيرة أسرع من تطبيق الاتفاقيات الخليجية، مما قد يؤدي إلى أن يتجاوز التعاون الاقتصادي في النطاق العالمي مثيله الخليجي، مما سيخلق العديد من الإشكاليات في العلاقات الاقتصادية والتجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواء فيما بينها أو مع العالم الخارجي.

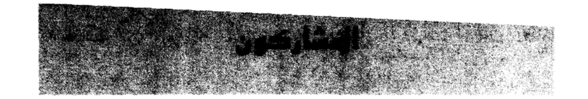
وبجانب ذلك، فإن هناك تحديات مستقبلية أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي ذكرت آنفاً وسيتوقف على حلها مستقبل دول المجلس ومكانتها على خارطة العالم الاقتصادية والسياسية، حيث يمكن لدول المجلس في هذا الصدد أن تستفيد من التجربة الناجحة للتكامل الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

النتائج والتوصيات

أسهمت أوراق العمل والمداخلات والمناقشات خلال الندوة، في تعميق المفاهيم والرؤى المستقبلية، وقد تمحورت معظم أوراق العمل والمداخلات والمناقشات حول نقاط رئيسية يمكن إبرازها كنتائج وتوصيات للندوة على النحو التالي:

* استمرار السياسة الواقعية والعقلانية التي تشكل تراث مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
* الابتعاد عن الجمود ومقاومته.
* الالتحام مع التجديد والمستجدات الدولية والمفاهيم العالمية.
* الشفافية وتجسيد العلاقة مع المواطن.
* التعامل بحذر مع كل من العراق وإيران ودفعهما نحو التعقل.
* مسؤولية كل من من سلوكيات إيران والعراق في تعاظم الوجود الأجنبي بالمنطقة.
* تعاني مسيرة المجلس حالة من البطء، ولذلك فهو بحاجة إلى تفعيل آليات من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته بأسرع وقت.
* ملاحظة تواضع الإنجاز في المجال الاقتصادي وتأخره في تحقيق المواطنة الاقتصادية.
* أهمية حل مشكلات الحدود القائمة باعتبارها عقبة كبيرة تعطل مسيرة مجلس التعاون.
* تبني سياسة خليجية موحدة تجاه كل من العراق وإيران.
* مواصلة العمل نحو التوصل إلى السوق الخليجية المشتركة.
* النظرة الجدية لتنويع مصادر الدخل القومي.
* التعامل الواعي والجدي مع التركيبة السكانية.

* التجديد والتطوير في السياسة التعليمية في سبيل تحقيق الانسجام مع الثورة التعليمية والمعلوماتية الجارية في العالم.
* العمل الجاد من أجل المحافظة على المستوى المعيشي لدول مجلس التعاون.
* تحقيق الاندماج الشامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق خطة واقعية وجدية.
* تعزيز دور القطاع الخاص للإسهام في مسيرة العمل الخليجي المشترك.



د. ابتسام سهيل الكتبي

تعمل مدرسة بقسم العلوم السياسية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الإمارات العربية المتحدة، وتحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. نشرت عدداً من البحوث مثل: "النخبة السياسية في دولة الإمارات"، و"المجلس الوطني الاتحادي"، و"السلطة القضائية في دولة الإمارات"، ضمن كتب ومنشورات مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

د. جمال سند السويدي

مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإمارات العربية المتحدة. سبق له أن درَّس عدة مساقات، منها منهجية البحث العلمي والثقافة السياسية، والنظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، في كل من جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية.

كتب الدكتور جمال سند السويدي دراسات ومقالات بحثية حول العديد من المواضيع، منها مفهوم التصورات الديمقراطية في المجتمعات العربية والغربية، والمرأة والتنمية، ومواقف الرأي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة من أزمة الخليج الثانية.

ومن إصداراته بحث بعنوان "أمن الخليج والتحدي الإيراني" نشر في دورية *Security Dialogue*. وقام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: «**إيران والخليج . . البحث عن الاستقرار**» باللغتين العربية

والإنجليزية، كما شارك في تأليف أحد فصوله. وقد حصل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على جائزة أفضل ناشر عن هذا الكتاب، الذي نال أيضاً جائزة أفضل كتاب نُشر في عام 1997 في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك ضمن المسابقة التي نظمها معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته السادسة عشرة. كما قام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: **«مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين»**.

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

يشغل حالياً منصب مدير العمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1993؛ وكان قد عمل مديراً للتخطيط والتطوير في القيادة العامة (1987 ـ 1991)، ونائباً لقائد الدفاع الجوي (1985 ـ 1987)، وملحقاً عسكرياً في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية (1981 ـ 1985).

تخرج في كلية زايد بن سلطان الثاني العسكرية عام 1973، وحصل على ماجستير العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان المصرية عام 1980، وعلى درجة الزمالة من الكلية الملكية لدراسات الدفاع البريطانية عام 1992، وشارك في عدد من الدورات العسكرية بدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وبريطانيا. كما حصل على عدد من الأوسمة والميداليات أبرزها وسام الخدمة في قوة دفاع أبوظبي، وميدالية الخدمة الطويلة الممتازة.

المشاركون

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

يعمل حالياً سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ بداية عام 1999. وعمل مديراً لإدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوزارة الخارجية (1995 ـ 1999)، وسفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية العربية السورية (1990 ـ 1995)، ونائباً لمدير إدارة الوطن العربي بوزارة الخارجية (1986 ـ 1990)، وعمل ضمن البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بنيويورك (1982 ـ 1985)، وفي سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في طوكيو (1978 ـ 1981). وقد حصل على ماجستير في الاقتصاد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية (1985) وبكالوريوس الاقتصاد وإدارة الأعمال من اليابان (1981).

د. سعيد حارب المهيري

نائب مدير جامعة الإمارات العربية المتحدة لشؤون خدمة المجتمع، وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والقانون بالجامعة، ويحمل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية الإسلامية، وهو عضو في عدد من المجالس العلمية العربية والعالمية، وعضو مؤسس للعديد من المنتديات الثقافية والفكرية الإماراتية والعربية، وقد شارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل الإمارات وخارجها. له أعمال عديدة منشورة منها: **«العلاقات الخارجية للدول الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الدولي العام»**، و**«الإعلام والتيارات الفكرية المعاصرة»** و**«الخليج العربي أمام التحدي العقدي»**، و**«النظام الدولي الجديد وانعكاساته على العالم الإسلامي»**.

سعادة سيف بن هاشل المسكري

عضو مجلس الدولة العُماني ورئيس اللجنة الاقتصادية فيه، وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعمل وكيلاً لوزارة التجارة والصناعة للسياحة (1993 ـ 1997)، ورئيساً للدائرة الإعلامية بوزارة الخارجية العُمانية (1993)، وعمل كأمين عام مساعد للشؤون السياسية بمجلس التعاون (1987 ـ 1993)، وسفير ومندوب دائم لسلطنة عُمان لدى المكتب الأوربي للأمم المتحدة، وقنصل عام للسلطنة في سويسرا (1984 ـ 1987)، وكان الرئيس المساعد والرئيس بالإنابة للإدارة العربية بوزارة الخارجية (1982 ـ 1984)، وقائماً بأعمال سفارة سلطنة عُمان في المغرب (1981 ـ 1982).

ويشغل منصب رئيس مركز الدراسات والبحوث التابع للكلية الحديثة للتجارة والعلوم في سلطنة عُمان، وشارك في العديد من دورات مؤتمرات القمة لمجلس التعاون والقمة العربية، بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات وورش العمل في مجالات أمن منطقة الخليج والعالم العربي، وقد حصل على عدد من الأوسمة العُمانية والخليجية والعالمية.

د. عبدالخالق عبدالله

يعمل بوظيفة أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس تحرير مجلة "شؤون اجتماعية". يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون في السياسة المقارنة. عضو مؤسس وفاعل في العديد من الجمعيات المهنية والثقافية والتطوعية الإماراتية والخليجية والعربية. له اهتمامات بحثية بقضايا الأمن والتحولات

السياسية في الخليج العربي والقضايا السياسية العربية والعالمية المعاصرة. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وألقى محاضرات في جامعات ومراكز بحثية عربية وعالمية. نشر العديد من الكتب أبرزها: **«النظام الإقليمي الخليجي»** (1998) و**«قضايا خليجية معاصرة»** (1998) و**«المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات»** (1996) و**«العالم المعاصر والصراعات الدولية»** (1989). كما نشر أكثر من 30 بحثاً باللغتين العربية والإنجليزية في المجلات والدوريات العربية والعالمية.

سعادة عبدالله بشارة

حصل على الماجستير من جامعة سانت جونز بنيويورك، ودرس القانون الدولي بجامعة أكسفورد، وهو أول رئيس للهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981 ـ 1993)، ومثّل دول المجلس في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وكان ممثلاً لدولة الكويت في مجلس الأمن، حيث ترأس مجلس الأمن، وترأس أول لجنة لمقاطعة جنوب أفريقيا المنبثقة من مجلس الأمن، ونائب رئيس مجلس التدريب والأبحاث التابع للأمم المتحدة (Unitar)، وعين أول سفير لدولة الكويت في البرازيل والأرجنتين (1971 ـ 1981)، ومندوباً دائماً لدولة الكويت في الأمم المتحدة (1971 ـ 1981)، وعمل دبلوماسياً ومديراً لمكتب وزير خارجية دولة الكويت (1964 ـ 1971). هذا وقد ترك العمل الرسمي عام 1997 وتفرغ للكتابة والنشر وإلقاء المحاضرات.

المشاركون

د. فاطمة الشامسي

تحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إكستر بالمملكة المتحدة عام 1990. تشغل منصب وكيل كلية الإدارة والاقتصاد، ورئيس وحدة تدريب الطلاب والإرشاد الوظيفي، وهي أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وعضو لجنة التخطيط الاستراتيجي بالكلية. كما عملت مديراً لوحدة إرشاد الطلاب، ومساعد العميد لشؤون الطلاب.

نشرت عدداً من الأبحاث في المجلات العلمية المتخصصة في العالم العربي وأوربا، وشاركت في العديد من المؤتمرات و الندوات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وهي عضو في العديد من اللجان والجمعيات العربية والعالمية.

د. محمد العسومي

يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1982 عن أطروحته «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي». ويعمل مديراً لإدارة البحوث الاقتصادية بمصرف الإمارات الصناعي، ويشرف على البحوث والدراسات الاقتصادية التي يتم إعدادها في المصرف، بالإضافة إلى المساهمة في الإشراف على التقرير السنوي للمصرف وكتابة أهم أجزائه منذ عام 1985، ويقوم بإعداد صحيفة مصرف الإمارات الصناعي الشهرية منذ صدورها عام 1986.

من نشاطاته الأخرى كتابة الدراسات القطاعية لمختلف قطاعات الصناعة والاقتصاد المحلي والخليجي، وإلقاء المحاضرات حول الأوضاع

الاقتصادية في دول مجلس التعاون، وكتابة المقالات والدراسات للصحف والمجلات المحلية والخارجية المتخصصة. كما ساهم في تعديل مناهج الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المشاركون

1. **سعادة اللواء الركن خليفة حارب مغير الخييلي**
رئيس هيئة الإمداد بالوكالة – القوات المسلحة
2. **سعادة اللواء الركن محمد هلال سرور الكعبي**
رئيس هيئة الإدارة والقوى البشرية بالوكالة – القوات المسلحة
3. **سعادة العميد الركن بحري طيار سهيل محمد شاهين المرر**
قائد القوات البحرية – القوات المسلحة
4. **سعادة العميد الركن مفلح عايض حامد الأحبابي**
قائد كلية القيادة والأركان بالوكالة – القوات المسلحة
5. **سعادة العميد الركن طيار خالد عبدالله مبارك البوعينين**
قائد القوات الجوية والدفاع الجوي بالوكالة – القوات المسلحة
6. **العقيد الركن طيار عمر أحمد عدي البيطار**
مدير مديرية الإمداد بالوكالة – القوات الجوية – القوات المسلحة
7. **سعادة جمعة أحمد السلامي**
رئيس جمعية التجاريين والاقتصاديين
8. **الدكتور محمد عبيد غباش**
قسم العلوم السياسية – جامعة الإمارات العربية المتحدة
9. **الأستاذ محمد أحمد محمد الشحي**
المجلس الوطني الاتحادي
10. **الأستاذ بشارة نصار شربل**
مدير تحرير جريدة الاتحاد التنفيذي
11. **الدكتور حسن أبوطالب**
جريدة الاتحاد
12. **الأستاذ بدر عبدالملك**
جريدة الاتحاد
13. **الأستاذ مصطفى محمد المقداد**
جريدة الاتحاد

صدر من «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دولة الإمارات العربية المتحدة

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 ـ النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 ـ العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 ـ أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 ـ العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 ـ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

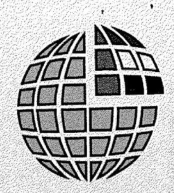
د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـ...
...Emirates Center for Strategic Studies and Research
ص. ب : 4567 ـ أبوظبـي ـ الإمـارات العربيـة المتحدة
هاتف: 722776 - 9712+ ـ فاكس: 769944 - 9712+ ـ ...ail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة محاضرات الإمارات
29